إجراء الشَّيء في القرآن وقراءاته مُجْرى غيره
مظاهره، ومسوِّغاته، وموقف النحويين منه

د. عبدالعزيز بن علي بن أحمد الفامدي
قسم النحو والصرف وفقه اللغة - كلية اللغة العربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

إجراء الشَّيء في القرآن وقراءاته مُجْرى غيره مظاهره، ومسوِّغاته، وموقف النحويين منه

د. عبدالعزيز بن علي بن أحمد الغامدي
قسم النحو والصرف وفقه اللغة - كلية اللغة العربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

ملخص البحث:

يُمثِّل هذا الموضوع مظهراً من مظاهر التصرُّف في العربية، وهو في أصله يقوم على فكرة القياس، وطريقته: أن يُنزَّل اللفظ منزلة غيره فيجري مجراه.

وهذا المظهرُ أشار إليه النحويون، ودرج في كثيرٍ من مسائلهم، واستثمره المعربون والمفسِّرون في توجيه الآيات المشكلة، والأعاريب المخالفة، وعمدوا به إلى ترجيح أحد الاحتمالات أو نقضها، والتوسُّع في اللفظ بخروجه عن استعماله المعهود.

وتُعنى هذه الدراسة بالكشف عن جوانب هذا الموضوع، وتدوين ما استُخلص من مواضعه، وقد بدأتُه بتمهيدٍ تضمَّن مفهومه، وأبرز موارده عند النحويين، ثم تلا ذلك ثلاثة مباحث، عرضتُ في أوّلها ما أمكن الوقوف عليه من مظاهره في القرآن وقراءاته، وخصَّصتُ ثانيها لمسوِّغاته، وبيّنتُ في الثالث موقف النحويين منه، وأودعتُ في الخاتمة أهمَّ ما توصَّلتُ إليه من نتائج.

تقدمة:

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على نبيِّه محمدٍ، وعلى آله وصحبه والتابعين، أمَّا بعد:

فإنَّ القرآن الكريم كتاب الله تعالى، وهو معجزته الخالدة، وعلماءُ الإسلام لم يدَّخروا جهداً في خدمته، فقد عُنُوا به تعليماً وتأليفاً، ودرسوا ألفاظه ومعانيه، وعمدوا إلى إعرابه وتوجيه مشكله.

وهذا الموضوع يتناول جانباً من جونب التوجيه في القرآن وقراءاته، وهو يردُ أكثرَ ما يردُ في المواطن التي جاءت في ظاهرها مخالفةً للأصل، وطريقته: أن يُنزَّل اللفظ منزلة غيره لتجري عليه بعض أحكامه.

ومن أمثلته: ما جاء في قوله تعالى﴿ لَا جَرَمَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ ﴾[1] فقد قُرئت فيه الهمزة بالكسر فقيل: (لا جَرَمَ إنَّ)، وأُجيبَ بأنَّ (لا جَرَمَ) جرت مجرى القسم، فتُتلقّى بما يُتلقّى به، وقيل غير ذلك[2].

وهذا التَّوجيه في أصله يقوم على فكرة القياس؛ لأن أحد الشيئين فيه يأخذ حكم الآخر بحمله عليه، وقد عُرِّف القياس عند بعض الأصوليين بأنه: حمل الشيء على غيره بإجراء حكمه عليه[3].

---

(١) النحل: ٢٣.

(٢) ينظر المسألة الحادية عشرة.

(٣) ينظر الإحكام للآمدي ٣/٢٣٠، ورفع الحاجب ٤/١٤٨، وإرشاد الفحول ٢/٨٤١.

وكتب أحد الباحثين مقالاً بعنوان: "تعبير (يجري مجرى) في التأليف النحوي"، أشار فيه إلى أن هذا التعبير من جملة ما ركن إليه النحويون في الإفصاح عن القياس[1].

والقياس- كما هو معلوم- من شروطه العلَّة، وهي الجامع بين الشيئين، والمسوِّغ لإجراء أحدهما مجرى الآخر في الحكم، إلا أن العلَّة قد لا يُصرَّح بها في بعض مسائل هذا الموضوع، وإنما يجري أحد الشيئين مجرى الآخر لأدنى ملابسة، أو يجري مجراه على سبيل الاتساع، فلا يظهر القياس بصورته التامَّة.

وهذا الموضوع لا يهدف إلى تقرير هذه الظاهرة في اللغة، أو استقراء نصوصها، أو استجلاء العلاقة بينها وبين غيرها - فذاك لا يستوعبه عملٌ مختصر- وإنما يهدف إلى تتبُّع المواضع المشكلة في القرآن وقراءاته، والنظر في توجيهاتها المختلفة، والوقوف على ما خُرِّج بسريان حكم غيره عليه إجراءً له مجراه.

على أن هذا التوجيه قد يردُ في سياقاتٍ أخرى غير ما ذُكر، كترجيح أحد الاحتمالين، أو ردِّ أحدهما، أو التوسُّع في اللفظ بخروجه عن استعماله المعهود.

---

(١) ينظر المقال في موقع مجمع اللغة العربية: www.m-a-arabia.com/vb/showthread.php?t=١٢٥٦٥

وأودُّ قبل أن أُورد خُطَّة هذا البحث أن أُنبِّه على عِدَّة دراسات سبقت هذا العمل، وهي على النحو الآتي:

١ـ إجراء الوصل مجرى الوقف في العربية، للدكتور: علي بن عبد الله القرني، بحث منشور في جامعة طيبة للآداب والعلوم الإنسانية، العدد الرابع، سنة ١٤٣٥هـ.

٢ـ إجراء الوصل مجرى الوقف والعكس في النحو العربي، للباحثة: خولة جعفر القرالة، رسالة دكتوراه في جامعة مؤتة بالأردن، سنة ٢٠٠٦م.

وهاتان الدراستان تبحثان في مسألة واحدة، وهي الوصل والوقف، في القرآن وغيره من كلام العرب.

٣ـ تعبير (يجري مجرى) في التأليف النحوي، للباحث: علاء التميمي، وهي مقالة قصيرة منشورة في الشبكة[1]، سنة ٢٠١٦م، قدَّم فيها الكاتب نبذةً مختصرةً عن هذا التعبير، في حدود ثلاث صفحات، وأوصى المهتمين بالمصطلحات بتتبُّع هذا الأسلوب عند النحويين.

(١) في موقع مجمع اللغة العربية: www.m-a-arabia.com/vb/showthread.php?t=١٢٥٦٥

٤ـ ما جرى مجرى العاقل في القرآن، وهي مقالة قصيرة منشورة في الشبكة[1] سنة ٢٠١٤م، تناولت أسلوباً معهوداً في كلام العرب، في حدود أربع صفحات، وساقت له أمثلةً وافرة.

وقد انتظم هذا العمل في خُطَّةٍ مكوَّنةٍ من مقدمةٍ، وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة، وتفصيلُها على النحو الآتي:

المقدمة.

التمهيد: ويشتمل على عنصرين:

١- مفهوم إجراء الشيء مجرى غيره.

٢- إجراء الشيء مجرى غيره عند النحويين.

المبحث الأول: مظاهر إجراء الشيء في القرآن وقراءاته مجرى غيره.

المبحث الثاني: مسوِّغات إجراء الشيء في القرآن وقراءاته مجرى غيره.

المبحث الثالث: موقف النحويين من إجراء الشيء في القرآن وقراءاته مجرى غيره.

الخاتمة: وفيها أبرز النتائج.

---

(١) في موقع مقالات إسلام ويب http://www.google.com.sa/url?url=http://articles.islamweb.net/Media/index.php وقد سقط منها اسم المؤلف.

وختاماً أسأل الله تعالى أن يتقبَّل هذا العمل، وأن ينفع به، وصلَّى الله على نبيِّنا محمد وعلى آله وصحبه وسلَّم.

* * *

التمهيد:

١- مفهوم إجراء الشيء مجرى غيره.

الإجراء- في اللغة- مصدر أجْرَى يُجْري، ومجرَّدُه: جَرى يَجري، يُقال: أنت تَجْرِي عندي مَجْرَى فلان، وأنت جارٍ عندي مَجْراه، يريد: صورتُك عندي صورتُه، وحالُك في نفسي ومعتقدي حالُه[١].

وجاء في المعجم الوسيط[٢]: "جَرَى فلانٌ مَجَرى فلان: كانت حالُه كحاله".

أمَّا في الاصطلاح فيمكن تقريب مفهومه بأنه: تنزيل اللفظ منزلة غيره في وجهٍ من الوجوه، ليكون حكمُهُ كحكمِهِ.

٢- إجراء الشيء مجرى غيره عند النحويين:

تتسم العربية بأنها لغةٌ تتسع في ألفاظها وأساليبها، وهذا ظاهرٌ في أعلى نصوصها الفصيحة والبليغة والمعجزة، وشعراؤها أمراء الكلام، يُقلِّبونه أنَّى شاؤوا، والعربيُّ إذا قويت فصاحته وسمت طبيعته تصرَّف وارتجل[٣].

---

(١) ينظر لسان العرب (جرى) ١٤/ ١٤٢.

(٢) (جرى): ١١٩ .

(٣) ينظر الخصائص٢/٢٥ ، ومقدمة التفسّح في اللغة: ٩ .

ولقد كان من مظاهر التصرُّف في العربية أن يُنزَّل اللفظ منزلة غيره فيجري مجراه، وهذا المظهرُ أشار إليه النحويون، ودرج في كثيرٍ من مسائلهم، ونسجوا منه أحكاماً نحويَّةً وصرفيَّةً شتَّى.

ويأتي هذا المظهر في العربيَّة ضمن ظواهر عِدَّة، تعكس في جملتها جانباً من جوانب التصرُّف في التعبير، كالتبادل اللغوي، والتناوب، والتقارض، والتقاصّ، والحمل على اللفظ، والحمل على المعنى، وهذه الظواهر على اختلاف تسمياتها يجمعها فكرةٌ عامَّة، وهي إعطاء الشيء حكم غيره، وتلك الفكرة منظومةٌ كبرى، يُشكِّل هذا الموضوع جزءاً منها، من باب أن الشيء فيه يأخذ حكم غيره عند إجرائه مجراه.

وقد ذكرتُ في مقدمة هذا البحث أن هذا المظهر في أصله يقوم على فكرة القياس، وأن من العلماء مَن يعمد إليه في التعبير عن مسائله، ومن خلال تتبُّع موارد هذا الموضوع عند النحويين يتجلَّى أن أبرز المواطن التي يُركن إليه فيها ما يلي:

١- في تقرير الأحكام: ومنه منع (ثمانٍ) من الصرف إجراءً لها مجرى (جوارٍ)، قال ابن مالك: " وتُرك تنوين (ثمان) لمشابهته (جواري) لفظاً ومعنى؛ أمَّا اللفظ فظاهر، وأمَّا المعنى فلأن ثمانياً وإن لم يكن له واحد من لفظه فإنَّ مدلوله جمع، وقد اعتُبر مجرَّد الشبه اللفظي في

(سراويل) فأُجري مجرى (سرابيل)، فلا يستبعد إجراء (ثمان) مجرى (جوار)"[1].

٢- في توجيه اللغات: ومنه ما ذكره سيبويه في (ما) النافية؛ فالقياس فيها ألا تعمل - لعدم اختصاصها بالأسماء- وهذا ما درجتْ عليه لغة تميم، إلا أن الحجازيين رفعوا اسمها ونصبوا خبرها، أجروها مُجرى (ليس)، جاء في الكتاب[2]: "هذا باب ما أُجري مجرى (ليس) في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز، ثم يصير إلى أصله، وذلك الحرف (ما)، تقول: (ما عبدُ الله أخاك) و(ما زيدٌ منطلقاً)، وأمَّا بنو تميم فيجرونها مجرى (أمَّا) و(هل)؛ أي لا يعملونها في شيء، وهو القياس؛ لأنه ليس بفعل، وليس (ما) كـ(ليس)، ولا يكون فيه إضمار".

٣- في تخريج النصوص: ومنه إجراء (عسى) مجرى (كان) في قولهم: (عسى الغويرُ أبؤسا)[3]، قال السيرافي: "ومثل ذلك: (عسى الغويرُ أبؤسا) جعلوا (الغوير) اسم (عسى) ومرفوعاً به، و(أبؤسا) خبر (الغوير)، فجرت (عسى) مجرى (كان) في أن لها اسماً وخبراً في هذا المثل فقط"[4].

---

(١) شواهد التوضيح: ١٠٢.
(٢) ١/٥٧.
(٣) ينظر مجمع الأمثال ١/٤٧٧.
(٤) شرح الكتاب ١/٣١١.

ومنه إجراء الألف واللام في حديث حذيفة: (فقلنا يا رسول الله أتخاف علينا ونحن ما بين مائة إلى السبع مائةً؟)[1] مجرى نون (مائتين) في قول الشاعر:

إذا عاش الفتى مائتين عاماً فقد ذهب اللذاذةُ والفتاءُ[2]

قال ابن مالك عند هذا البيت: " ومثله- في رواية من نصب(مائة)- قول حذيفة رضي الله عنه: (فقلنا يا رسول الله أتخاف علينا ونحن ما بين مائة إلى السبع مائةً؟)، فأجرى الألف واللام في تصحيح نصب التمييز مجرى النون من (مائتين عاماً)؛ لاستوائهما في المنع من الإضافة"[3].

٤- في صَوْن القاعدة: وذلك بالجواب عمَّا قد يشكل عليها، ومن أمثلته: أن الواو الساكنة صحَّت بعد الكسرة في نحو: (اجلِوَّاذ) و(اخرِوَّاط)، ولم تُقلب ياءً كما قُلبت في نحو (مِيزان)، قال ابن جني: " فإن قلت: فقد صحَّت الواو الساكنة بعد الكسرة نحو: (اجلِوَّاذ)

---

(١) ورد الحديث بهذا اللفظ في شرح التسهيل لابن مالك ٣٩٤/٢، وقد رواه مسلم في صحيحه، في كتاب الإيمان، باب جواز الاستسرار للخائف ٩١/١، ولفظه فيه: "عن حذيفة قال: كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: أحْصُوا لي كم يلفظ الإسلام، قال فقلنا: يا رسول الله أتخاف علينا ونحن ما بين الستمائة إلى السبعمائة؟".

(٢) من الوافر، وهو للربيع بن ضبع الفزاري. ينظر الكتاب ٢٠٨/١، وخزانة الأدب ٣٧٩/٣، ٣٨١.

(٣) شرح التسهيل ٣٩٤/٢، وينظر تمهيد القواعد ٢٤٠٥/٥.

و(اخرِوَّاط)، قيل: الساكنة هنا لـمَّا أُدغمت في المتحرِّكة فنبا اللسان عنهما جميعاً نبوةً واحدة جرتا لذلك مجرى الواو المتحرِّكة بعد الكسرة نحو: (طِوَل) و(حِوَل)، وعلى أن بعضهم قد قال: اجلِيواذاً، فأعلّ مراعاةً لأصل ما كان عليه الحرف"[1]

وقد استثمر العلماء هذا المظهر في توجيه القرآن الكريم، وتخريج المشكل من قراءاته، وعمدوا به إلى ترجيح أحد الاحتمالات أو نقضها، والتوسُّع في اللفظ بإخراجه عن استعماله الأصليِّ إلى استعمال آخر.

والعلماء لم يكونوا على مستوى واحد في توظيف هذا التوجيه في القرآن، بل تفاوتوا فيه، وكان يردُ عند مكِّيٍّ والزمخشريِّ وابن عطيَّة وغيرهم، ويكثر عند أبي حيان والسمين الحلبي، على نحو ما نرى في المبحث القادم إن شاء الله تعالى.

* * *

(١) الخصائص ٢/٣٥١.

المبحث الأول:

مظاهر إجراء الشيء في القرآن وقراءاته مجرى غيره.

في هذا المبحث أُوردُ ما أمكن الوقوف عليه من مظاهر إجراء الشيء في القرآن وقراءاته مجرى غيره، جعلتُها تحت أبواب مختلفةٍ، يندرج ضمنها مسائلُ نحويةٌ وصرفيةٌ متعدِّدة، وقد توخَّيت الإيجاز في مناقشتها حتى لا يخرج البحث عن موضوعه، وراعيتُ التنوُّع في مسائلها، وعمدتُ في ترتيبها إلى ألفية ابن مالك.

- **جمع المذكر السالم:**

١- إجراء ما لا يعقل في جمع المذكر مجرى ما يعقل:

يُشترط في اللفظ الذي يُراد جمعه جمع مذكر سالماً أن يكون عاقلاً، صفةً كان أم علماً، نحو: (قائمون) و (زيدون)[١].

وقد جاء على خلاف ذلك قوله تعالى: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾[٢].

وأُجيبَ بأن الشمس والقمر والكواكب جرت مجرى ما يعقل[١]؛ "لأنه لما وصفها بما هو خاصٌّ بالعقلاء وهو السجود أجرى عليها

---

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٧٧، وارتشاف الضرب ٢/ ٥٧١، ٥٧٣، والتصريح ١/ ٢٣٦.

(٢) يوسف: ٤.

حكمهم، كأنها عاقلة، وهذا كثيرٌ شائعٌ في كلامهم؛ أن يلابس الشيءُ الشيءَ من بعض الوجوه، فيُعطى حكماً من أحكامه؛ إظهاراً لأثر الملابسة والمقاربة"[٢].

ومثلُ هذه الآية قوله تعالى: ﴿كُونُوا۟ قِرَدَةً خَٰسِـِٔينَ﴾[٣] وقوله تعالى: ﴿فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَٰضِعِينَ﴾[٤] وقوله تعالى: ﴿إِذِ ٱلْقُلُوبُ لَدَى ٱلْحَنَاجِرِ كَٰظِمِينَ﴾[٥].

قال الجرجاني: " العرب إذا وصفت الشيء بصفة غيره استعارت له ألفاظه، وأجرته في العبارة مجراه، وإن كان لو انفرد انفرد عنه بصفته، وتميّز دونه بعبارته؛ فمن ذلك قوله تعالى: ﴿وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِى سَٰجِدِينَ﴾[٦] لما وصفهما بالسجود جمعهما بالياء والنون، ولا يُجمع بهما إلا جنس من يعقل"[٧].

٢- إجراء النون في جمع المذكر مجرى التنوين:

---

(١) ينظر الكتاب ٢/ ٤٧، ومعاني القرآن للفراء ٢/ ٣٥، ومعاني القرآن للأخفش ١/ ٣٩٤، والمقتضب ٢/ ٢٢٣، ومعاني القرآن وإعرابه ٣/ ٩١، وإعراب القرآن للنحاس ٢/ ٣١٣، ومشكل إعراب القرآن: ٣٦٠، والكشاف ٣/ ٢٥٥، والبحر المحيط ٥/ ٢٨١.

(٢) الكشاف ٣/ ٢٥٥.

(٣) البقرة: ٦٥ .

(٤) الشعراء: ٤ .

(٥) غافر: ١٨ .

(٦) يوسف: ٤ .

(٧) الوساطه: ٤٣٩.

قُرئ قوله تعالى: ﴿ إِنَّكُمْ لَذَآئِقُواْ ٱلْعَذَابِ ٱلْأَلِيمِ ﴾[1] بوجهين:

أحدهما: (لذائقونَ العذابَ) بإثبات النون، ونصب ما بعدها[2]، وهذا الوجه لا إشكال فيه[3].

والآخر: (لذائقو العذابَ) بحذف النون، ونصب ما بعدها[4]، وقد وُصفت هذه القراءة باللحن[5]، في تخريجها قولان:

الأول: أنه أراد: (لذائقونَ العذابَ)، ولكنّ النون حُذفت تخفيفاً[6]، كما حُذفت من قوله تعالى: ﴿ وَٱلْمُقِيمِى ٱلصَّلَوٰةِ ﴾[7] في قراءة[8].

والثاني: أنه أراد: (لذائقون العذابَ)، ولكن النون جرت مجرى التنوين في الحذف لالتقاء الساكنين[9]، كقوله:

---

(١) الصافات: ٣٨.

(٢) تنظر هذه القراءة في الكشاف ٥/ ٢٠٨، والمحرر الوجيز ٤/ ٤٧١، والبحر المحيط ٧/ ٣٤٣، والدر المصون ٩/ ٣٠٢، وروح المعاني ٢٣/ ٨٥.

(٣) ينظر الدر المصون ٩/ ٣٠٢.

(٤) هي قراءة أبي السمال، وأبان عن ثعلبة عن عاصم. ينظر مختصر ابن خالويه: ١٢٧، والمحتسب ٢/ ٨١، والمحرر الوجيز ٤/ ٤٧١، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٣٠٤، والبحر المحيط ٧/ ٣٤٣.

(٥) ينظر البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٣٠٤.

(٦) ينظر إعراب القرآن للنحاس ٣/ ٤١٨، والمحرر الوجيز ٤/ ٤٧١، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٣٠٤، والجامع لأحكام القرآن ١٨/ ٢٨.

(٧) الحج: ٣٥.

(٨) هي قراءة أبي إسحاق والحسن. ينظر معاني القرآن للفراء ٢/ ٢٢٥، والمحتسب ٢/ ٨٠.

(٩) ينظر الدر المصون ٩/ ٣٠٢.

فألفيتُهُ غَيرَ مُسْتَعْتَبٍ ولا ذاكرِ اللهَ إلا قليلا[1]

ولعلّ أقرب التخريجين هو الأول، أمّا الثاني فيرِدُ عليه أمران:

أحدهما: أن النون المحذوفة في قوله: (لذائقو العذابَ) مفتوحة، وكيف تجري النون المفتوحة مجرى التنوين وهو نون ساكنة؟

والآخر: أن حذف التنوين لالتقاء الساكنين فيه كلام[2]، وقد نُقل عن سيبويه أنه لا يجوز إلا في الشعر[3]، وصرّح في الكتاب بأنه من الضرورات فقال: "وزعم عيسى أن بعض العرب ينشد هذا البيت:

فألفيتُهُ غَيرَ مُسْتَعْتَبٍ ولا ذاكرِ اللهَ إلا قليلا

لم يحذف التنوين استخفافاً ليعاقب المجرور، ولكنه حذفه لالتقاء الساكنين، كما قال: (رمى القوم) وهذا اضطرار"[4].

- **الضمير:**

٣- إجراء النون في الضمير (نا) مجرى نون الوقاية:

للعرب في الفعل المضارع نحو: (يضربون)- إذا أُسند إلى نون الوقاية- ثلاث لغات[5]:

---

(١) من المتقارب، وهو لأبي الأسود الدؤلي. ينظر الديوان: ٥٤، والكتاب ١/ ١٦٩، واللباب للعكبري ٢/ ١٠٠، وبلا نسبة في الأصول في النحو ٣/ ٤٥٥، والإنصاف ٢/ ٦٥٩.

(٢) ينظر الدر المصون ٥/ ٥٩.

(٣) ينظر الدر المصون ٥/ ٥٩، وفيه أن المبرد يُجيزه في السعة.

(٤) الكتاب ١/ ١٦٩.

(٥) ينظر شرح الكافية الشافية ٢/ ٢٠٨، وتوضيح المقاصد ١/ ١٠٠، والتصريح ١/ ٣٥٢، ٣٥٣، وعدة السالك ١/ ١٠٠.

الأولى: (يـضربوننني)؛ بإثبـات النـونين، والثانيـة: (يـضربونّي) بإثباتهما مع إدغام الأولى في الثانية، والثالثة: (يضربوني) بحذف إحدى النونين[1].

وقد قُرئ قوله تعالى: ﴿وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا﴾[2] بوجهين:

الأول: (يدعونّا) بالإدغام[3].

والثاني: (يدعونا) بحذف نون الرفع[4].

وخُرِّج هذان الوجهان على أن النون في (نا) جرت مجرى نون الوقاية؛ فكما يُقال: (يضربونّي) و(يضربوني)، فإنه يُقال كذلك: (يدعونّا) و(يدعونا)[5].

٤- إجراء (إيّا) مجرى المظهر:

---

(١) المختار عند سيبويه وآخرين أن المحذوف من النونين نونُ الرفع، وعند بعضهم: أن المحذوف نونُ الوقاية. ينظر الكتاب ٣/ ٥١٩، والأصول في النحو ٢٠١/٢، والتبصرة والتذكرة ٤٢٨/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٥٢/١، والدر المصون ١٦/٥.

(٢) الأنبياء: ٩٠.

(٣) رُويت هذه القراءة عن طلحة. ينظر الكامل في القراءات العشر: ٦٠٢، والمحرر الوجيز ٩٨/٤، والبحر المحيط ٦/ ٣١٢، والدر المصون ٨/ ١٩٤، وروح المعاني ١٧/ ٨٨.

(٤) هي قراءة ابن مسعود وابن محيصن وطلحة. ينظر المحرر الوجيز ٩٨/٤، وزاد الميسر ٥/ ٣٨٥، والجامع لأحكام القرآن ١٤/ ٢٨١، والبحر المحيط ٣١٢/٦، والدر المصون ٨/ ١٩٤، وروح المعاني ١٧/ ٨٨.

(٥) ينظر الدر المصون ٨/ ١٩٤.

يرى ابن عطية[1] أن (إيّا) في نحو قوله تعالى: ﴿ بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ ﴾[2] اسمٌ مضمر مضاف إلى الهاء بعده.

ويُشكل هذا القول من جهة أن (إيّا)- على مذهبه- ضمير، وإضافة الضمير تستدعي تنكيره، والضمائر لا تُنكَّر[3].

وأجاب بأن (إيّا) "اسم مضمر أُجري مجرى المظهرات في أنه يُضاف أبداً"[4].

وظاهر قوله: (أبداً): أن الأسماء المظهرة لا تُستعمل إلا مضافة، وليس كذلك، فإن مِن الأسماء المظهرة ما لا يكون مضافاً كالأعلام وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة[5].

ولعلّه يشير بقوله: (أبداً) إلى الأسماء التي لا زمت الإضافة كـ(سوى) و (كلا) و (كلتا) ونحوها؛ فإنها لا تُستعمل إلا مضافةً أبداً[6]، وقد جرت (إيّا) مجراها.

---

(١) الأنعام: ٤١ .

(٢) المحرر الوجيز٢/ ٢٩١، وينظر البحر المحيط ١٣٢/٤، والدر المصون ٤/ ٦٢٨.

(٣) ينظر الدر المصون ٦٢٨/٤.

(٤) المحرر الوجيز ٢٩١/٢، وينظر البحر المحيط ١٣٢/٤، والدر المصون ٦٢٨/٤.

(٥) مع خلافٍ في الأعلام؛ فقد أجاز الرضي إضافتها نحو: (زيد الخيل). ينظر شرح الكافية ٢/ ٢٠٩.

(٦) ينظر أوضح المسالك ٣/ ١٠١.

وقد يُحتجُّ له في إضافة (إيّا) إلى الضمير بما رواه الخليل[١] من قول العرب: "إذا بَلَغَ الرجلُ الستين فإيَّاه وإيَّا الشَّوابِّ"[٢]، أو "فإيَّاه وإيَّا السَّوءْاتِ"[٣]، حيث باشر (إيَّا) الثانية اسم مجرور بإضافتها إليه، وهذا يدلُّ على أن الهاء في (إيَّاه) مجرورة المحل كذلك.

وهذا الاحتجاج مردودٌ من جهة أن اللفظ الذي باشر (إيَّا) الثانية اسمٌ ظاهر، وهو خلاف القياس، فلا يُلتفت إليه لشذوذه[٤].

على أن مِن العلماء مَن يرى أن (إيَّا) المضافة إلى (الشَوابِّ) أو (السَّوءاتِ) ليست بـ(إيَّا) التي من (إيَّاه)، بل هي- كما قال أبو حيان[٥]- اسمٌ ظاهرٌ مثلُها في قوله:

دعْني وإيَّا خالدٍ فَلأَ قْطَعَنَّ عُرَا نِياطهْ[٦]

٥- إجراء الضمير مجرى اسم الإشارة:

قُرئ قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُۥ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ﴾[٧] بإفراد الضمير، فقيل: (من حَيثُ لا تَرونَهُ)[٨].

---

(١) ينظر الكتاب ١/ ٢٧٩.

(٢) جمع شابَّة، والمراد: النساء الشَّوابّ. ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٤٦، والتصريح ٤/ ١٣٧.

(٣) جمع سَوأة، وهي كلّ أمر شائن. ينظر لسان العرب (سوأ) ١/ ٩٧.

(٤) ينظر التذييل والتكميل ٢/ ٢٠٨، والتصريح ٤/ ١٣٨ .

(٥) التذييل والتكميل ٢/ ٢٠٨ .

(٦) من الكامل، وقد عُزي إلى أبي عُيينة في لسان العرب (إيا) ١٤/ ٦٠، والتذييل والتكميل ٢/ ٢٠٨ .

(٧) الأعراف: ٢٧ .

(٨) قراءة شاذة. ينظر البحر المحيط ٤/ ٢٨٥، والدر المصون ٥/ ٢٩٤.

وذلك يحتمل وجهين[1]:

أحدهما: أن يكون عائداً على الشيطان وحده دون قبليه، لأنه هو رأسهم، وهم تبعٌ له، ولأنه المنهيُّ عنه أوّل الكلام.

والآخر: أن يكون الضمير عائداً على الشيطان وعلى قبيله، ووُحِّد الضمير إجراءً له مُجرى اسم الإشارة في قوله تعالى: ﴿لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌۢ بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾[2].

وكلا الاحتمالين وجيه:

- أمّا الأول ففيه أَخْذٌ بالظاهر، إذ ظاهر القراءة أن الضمير فيها يعود على الشيطان وحده.

- وأمّا الثاني ففيه توفيقٌ بين هذه القراءة وقراءة: ﴿مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ﴾ والتوفيق بين القراءتين حسنٌ.

يُضاف إلى ذلك أن إفراد الضمير إجراءً له مُجرى اسم الإشارة له نظائر، ومما جاء من ذلك:

١- الآية التي تقدَّمت، وهي قوله تعالى: ﴿لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌۢ بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾ ولم يقل: بينهما[3].

---

(١) ينظر المرجعان السابقان.

(٢) البقرة: ٦٨.

(٣)ينظر الدر المصون ٦٣/٣، ٢٩٤/٥.

٢- قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ لَا يُصِيبُهُمْ ظَمَأٌ وَلَا نَصَبٌ وَلَا مَخْمَصَةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَطَئُونَ مَوْطِئًا يَغِيظُ الْكُفَّارَ وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُوٍّ نَيْلًا إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ بِهِ عَمَلٌ صَالِحٌ﴾[1] ولم يقل: كُتِب لهم بها، مع أنه تقدَّم أشياء كثيرة؛ لأن المعنى: كُتِب لهم بذلك[2].

٣- قول الشاعر:

فيها خُطُوطٌ من سَوادٍ وبَلَقْ كأنَّه في الجِلْدِ توليعُ البَهَقْ[3]

ولم يقل: كأنهنَّ أو كأنها.

جاء في مجالس ثعلب[4]: "قال أبو عبيدة: قلتُ لرؤبة: لِمَ قلتَ: (خطوطٌ من سوادٍ وبلق) ثم قلت: (كأنها) ولِمَ لَمْ تقل: (كأنهنّ أو كأنها)؟ فزجرني ثم قال: (كأن ذلك ويلك!)".

- **الموصول:**

٦- إجراء (أل) وصلتها مجرى (الذي) وصلته:

---

(١) التوبة: ١٢٠.

(٢) ينظر البحر المحيط ٥/ ١١٥، والدر المصون ٦/ ١٣٩.

(٣) من الرجز، وهو لرؤبة. ينظر الديوان: ١٠٤، ولسان العرب (ولع) ٤١١/٨، وخزانة الأدب ٨٨/١، ويُروى: (كأنها)، والبلق: سواد وبياض، والبهق: بياض يعتري الجلد يخالف لونه. ينظر الصحاح (بلق) ١٤٥١/٤، و(بهق) ١٤٥٢/٤، والشاعر في البيت يصف حمراً وحشية، والضمير في (كأنه) يعود على الخطوط.

(٤) ٣٧٥/٢، ٣٧٦.

ذهب سيبويه[1] إلى أن الفاء لا تدخل في خبر(أل)، وخرَّج قوله تعالى: ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا ﴾[2] على أن الخبر مضمر، والتقدير: فيما فُرض عليكم السارقُ والسارقة، أي: حكمُ السارق والسارقة[3].

وخالف في ذلك الكوفيون[4] وجماعة من البصريين[5] فقد أجازوا أن يكون الخبر هو قوله: ﴿فَٱقْطَعُوٓاْ﴾؛ أجروا (أل) وصلتها مجرى (الذي) وصلته؛ لأن المعنى فيها على العموم، والمراد: الذي سرق والتي سرقت[6].

وهذا مذهبٌ حسنٌ؛ لأن المبتدأ تضمَّن معنى الشرط في العموم، والمبتدأ إذا تضمن معنى الشرط في العموم جاز أن تدخل في خبره الفاء[7].

المبتدأ والخبر:

٧- إجراء الوصف الواقع خبراً مجرى الجوامد:

---

(١) الكتاب ١/١٤٣، وينظر البحر المحيط ٣/٤٨٩، ٤٩٠.

(٢) المائدة: ٣٨.

(٣) ينظر الكتاب ١/ ١٤٣.

(٤) ينظر البيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٢٩٠.

(٥) ينظر البحر المحيط ٣/ ٤٩٠، وقد عُزي هذا المذهب إلى المبرد في البيان في إعراب القرآن١/ ٢٩٠، وهي نسبة صحيحة. ينظر الكامل في اللغة والأدب ١/ ٣٩٦، ٣٩٧.

(٦) ينظر البحر المحيط ٣/ ٤٩٠.

(٧) ينظر البيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٢٩٠.

أجاز العكبري[1] في جملة ﴿ قَدْ خَلَتْ ﴾ من قوله تعالى: ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ ﴾[2] وجهين:

الأول: أن تكون في محل رفع صفة لـ ﴿ رَسُولٌ ﴾.

والثاني: أن تكون في محل نصب على الحال من الضمير المستكنّ في ﴿ رَسُولٌ ﴾.

وردّ السمين الحلبي[3] الثاني من الوجهين بأن رسولاً جرى مجرى الجوامد، وكما أن الجوامد لا تتحمّل الضمير فكذلك ما جرى مجراها.

وهذا الرّدُّ يتّسق مع مذهب البصريين[4]؛ فقد ذهبوا إلى أن الخبر الجامد لا يتحمّل ضميراً؛ لأن الذي يتحمّل الضمير ما كان فعلاً أو يشبه الفعل كاسم الفاعل والصفة المشبهة، و﴿ رَسُولٌ ﴾ وإن كان في أصله وصفاً إلا أنه- كما قال السمين- جرى مجرى الأسماء الجامدة، فصار كـ(أخوَكَ) في نحو: (زيد أخوك).

أمّا الكوفيون[5] فقد أجازوا أن يتحمّل الخبر الضميرَ وإن كان جامداً؛ لأنك إذا قلت: (زيد أخوك) فهو في معنى: زيد قريبُك.

---

(١) آل عمران: ١٤٤.

(٢) التبيان في إعراب القرآن ١/ ١٥١.

(٣) الدر المصون ٣/ ٤١٥.

(٤) ينظر الإنصاف ١/ ٥٦.

(٥) ينظر الإنصاف ١/ ٥٥.

قلت: وإذا جاز في مذهب الكوفيين أن يتحمّل الخبر الضميرَ وهو جامد فجوازُ ذلك فيما أصلُه صفةٌ كـ ﴿رَسُولٌ﴾ من باب أولى.

- **(كان) وأخواتها:**

٨- إجراء (قَعَدَ) مجرى (صار):

ذهب الزمخشري[١] إلى أن (قَعَدَ) تجري مجرى (صار)، فيُنصب ما بعدها على أنه خبر، وعدَّ مِن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا﴾[٢].

جاء في الكشاف[٣]: " وقد اتُّسع في (قَعَدَ) و (قام) حتى أُجريا مجرى (صار)".

وما ذهب إليه الزمخشري لا يتّسق مع ما يراه البصريون[٤]؛ فقد ذهبوا إلى أن (قَعَدَ) ليست من أخوات (كان)، وأن إجراءها مجرى (صار) لا يطرد، وهذا خلاف ما وُجد عند بعض الكوفيين؛ فقد أشار بعضهم إلى أن (قَعَدَ) تُستعمل استعمال (صار) - كما يرى الزمخشري- ونسب أبو حيان[٥] هذا القول إلى الفراء، وهو ظاهر مذهبه في المعاني[٦]،

---

(١) الكشاف ٣/ ٥١٤ .

(٢) الإسراء: ٢٩.

(٣) ١/ ٦١٩ .

(٤) ينظر الدر المصون ٧/ ٣٣٣.

(٥) البحر المحيط٦/ ٢٠.

(٦) ٢/ ٢٧٤ .

ولعلّ مما يعضده ما ورد عن العرب من نحو قولهم: "أَرْحَفَ شَفْرَتَهُ حتى قَعَدَتْ كأنّها حَرْبَة"[1] أي: صارت، وقولهم: "قَعَدَ لا يسألُ حاجةً إلا قضاها "[2]، وقولهم: "قَعَدَ فلانٌ أميراً بعد أن كان مأموراً"[3]، وقول الشاعر:

لا يُقْنِعُ الجاريةَ الخِضَابُ ولا الوشاحان ولا الجلبابُ
من دون أن تلتقيَ الأركابُ ويَقْعُدُ الهَنُ له لُعابُ[4]

ويرى بعضهم أن (قَعَدَ) واحدٌ من أفعالٍ عشرة تُستعمل استعمال (صار)، قال الأشموني: "مِثْلُ (صار) في العمل ما وافقها في المعنى من الأفعال، وذلك عشرة؛ وهي آض، ورَجَعَ، وعَاد، واستحالَ، وقَعَدَ، وحارَ، وارتَدَّ، وتَحَوَّلَ، وغَدَا، وراحَ"[5].

- **(إنّ) وأخواتها:**

٩- إجراء (شَهِدَ) مجرى (قال) في كسر (إنّ) بعدها:

---

(١) ينظر تهذيب اللغة (رحف) ١٦/٥، والكشاف ٣/ ٥٠٦، ولسان العرب (قعد) ٣٦٣/٣، والبحرالمحيط ٦/ ١٩.

(٢) ينظر البحر المحيط ٦/ ٢٠، وهمع الهوامع ٣٥٩/١.

(٣) ينظر البحر المحيط ٣/ ٤٩.

(٤) من الرجز، وهو لبعض بني عامر كما في لسان العرب (قعد) ٣/ ٣٦٣، وساقه الفراء في معاني القرآن ٢/ ٢٧٤ بلا نسبة، و (الأركاب) مفرده (رَكَبَ)، وهو ما انحدر من البطن.ينظر لسان العرب (ركب) ٤٣٣/١، و (الهن) كناية عما يُستفحش ذكره، وقد رُوي بلفظ (الأَيرْ) وهو الذّكر. ينظر لسان العرب (هنا) ٣٦٥/١٥، و (أير) ٤/ ٣٦.

(٥) شرح الأشموني مع حاشية الصبان ١/ ٣٣٦.

قُرئت همزة (أنّ) في قوله تعالى: ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ ۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ﴾[1] بالكسر[2]، وقد ذُكر في تخريجها أن (شَهِدَ) جرت مجرى (قال)، لأنها في معناها؛ وهي لغة قيس بن عيلان[3].

ومقتضى هذا التخريج أن الهمزة بعد القول تُكسر، وهذا هو الأصل، لكن وُجد من العرب مَن يفتحها، وهم بنو سُلَيم، يجرون القول مجرى الظن مطلقاً[4]، وعلى لغتهم جاء قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ ﴾[5] بالفتح، قال أبو حيان: "وقرأ الأعرج وعمرو بن فائد: (وَإِذَا قِيْلَ أَنَّ وَعْدَ اللهِ) بفتح الهمزة، وذلك على لغة سليم"[6].

١٠- إجراء (نادى) مجرى (قال) في كسر (إن) بعدها:

قُرئت همزة (أنّ) في قوله تعالى: ﴿ فَنَادَتْهُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَهُوَ قَآئِمٌ يُصَلِّى فِى ٱلْمِحْرَابِ أَنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَىٰ ﴾[7] بالكسر[8]، وفي تخريجها قولان:

---

(١) آل عمران: ١٨.

(٢) هي قراءة ابن عباس والحسن. ينظر معاني القرآن وإعرابه ١/ ٣٨٦، ومختصر ابن خالويه: ١٩، والبحر المحيط ٢/ ٤٢٠، والدر المصون ٣/ ٧٤، والإتحاف ١/ ٤٧٢.

(٣) ينظر الدر المصون ٣/ ٧٤، والإتحاف ١/ ٤٧٢.

(٤) ينظر أوضح المسالك ٢/ ٦٥.

(٥) الجاثية: ٣٢.

(٦) البحر المحيط ٨/ ٥١.

(٧) آل عمران: ٣٩.

(٨) هي قراءة حمزة وابن عامر. ينظر السبعة في القراءات: ٢٠٥، والحجة للفارسي ٣/ ٣٨، والكشف عن وجوه القراءات السبع ١/ ٣٤٣، والتيسير في القراءات السبع: ٨٧.

الأول: أن الكلام على إضمار القول، والتقدير: فنادته فقالت، وهذا مذهب البصريين[1].

والثاني: أنه لا إضمار، وإنما جرى فِعْل النداء مجرى القول؛ لأنه في معناه، فكُسرت الهمزه بـ(نادته)؛ لأن معناه: قالت له، وهذا مذهب الكوفيين[2]، وهو الأولى لأمرين:

أحدهما: خلوُّه من التقدير، على خلاف مذهب البصريين.

والآخر: أن كسر الهمزة بعد النداء ورد في القرآن في غير موضع، وقد عدّ الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة من ذلك أربعة مواضع[3]:

الأول: قوله تعالى: ﴿ فَنَادَتْهُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَهُوَ قَآئِمٌ يُصَلِّي فِي ٱلْمِحْرَابِ أَنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكَ ﴾ حيث قُرئت الهمزة بالكسر كما تقدَّم.

والثاني: قوله تعالى: ﴿ وَأَيُّوبَ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥٓ أَنِّي مَسَّنِيَ ٱلضُّرُّ ﴾[4] بكسر الهمزة في قراءة[5].

والثالث: قوله تعالى: ﴿ وَٱذْكُرْ عَبْدَنَآ أَيُّوبَ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥٓ أَنِّي مَسَّنِيَ ٱلشَّيْطَٰنُ بِنُصْبٍ وَعَذَابٍ ﴾[6] بكسر الهمزة في قراءة[7].

---

(١) ينظر البحر المحيط ٢/٤٦٥، والدر المصون ٣/ ١٥٢.
(٢) ينظر معاني القرآن للفراء ١/ ٢١٠، والمرجعان السابقان.
(٣) ينظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم ق١ ج١/٤٨٦.
(٤) الأنبياء: ٨٣.
(٥) هي قراءة عيسى بن عمر. ينظر الكشاف ٤/ ١٦٠، ومفاتيح الغيب ٢٢/ ٢٠٩، والبحر المحيط ٦/ ٣١٠.
(٦) ص: ٤١.
(٧) هي قراءة عيسى بن عمر. ينظر المحرر الوجيز ٤/ ٥٠٧، وإعراب القراءات الشواذ ١٩٦/٢، والبحر المحيط ٧/ ٣٨٣.

والرابع: قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَتَىٰهَا نُودِيَ يَٰمُوسَىٰٓ ۝١١ إِنِّيٓ أَنَا۠ رَبُّكَ﴾[1].

١١- إجراء (لا جرم) مجرى القسم في كسر (إنّ) بعدها:

قُرئ قوله تعالى: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعۡلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعۡلِنُونَ﴾[2] بكسر همزة (أنّ) فقيل: (لا جَرَمَ إنّ...)[3] وخُرِّج ذلك على وجهين:

أحدهما: على الاستئناف[4].

والآخر: على أن (لا جرم) جرت مجرى القسم، فتُتلقّى بما يُتلقّى به[5].

قال ابن مالك: "وتقول العرب: (لا جرم لآتينّك)، و (لا جرم لقد أحسنت)، فتراها بمنزلة اليمين. قلت: ولإجرائهم إياها مجرى اليمين حُكي عن بعض العرب كسر (إنّ) بعدها"[6].

وضُعِّفَ هذا الوجه بقول بعض العرب: (لا جرم والله لا فارقتُك)[7]، حيث صُرِّح بالقسم بعدها، ولو كانت للقسم لا كتُفي بها.

---

(١) طه: ١١، ١٢.

(٢) النحل: ٢٣.

(٣) هي قراءة عيسى بن عمر. ينظر مختصر ابن خالويه: ٧٢.

(٤) ينظر المحرر الوجيز ٣/ ٣٨٧، والبحر المحيط ٥/ ٤٦٩، والدر المصون ٧/ ٢٠٦، وروح المعاني ١٤/ ١٢٢.

(٥) ينظر الدر المصون ٧/ ٢٠٦ .

(٦) شرح التسهيل ٢/ ٢٤ .

(٧) هو قول بعض الأعراب لمرداس الخارجي . ينظر البحر المحيط ٥/٤٦٩ .

قال السمين: " وقال بعض العرب: (لا جرم والله لا فارقتُك)، وهذا عندي يُضعف كونها للقسم لتصريحه بالقسم بعدها، وإن كان الشيخ[1] أتى بذلك مُقوِّياً لجريانها مجرى القسم"[2].

ويرى المرادي أن (إنّ) في نحو: (لا جرم إنّ...) واقعةٌ في جواب قسم مقدَّر بعد (لا جرم)، وأن (لاجرم) أغنت عن لفظ القسم مراداً، ويؤيِّد ذلك عنده أن القسم صُرِّح به في قولهم: (لا جرم والله لا فارقتُك)[3].

قلت: وهذا وجهٌ محتمل، وقد أشار إليه ابن مالك في أحد كتبه[4] فقال: "يُقال: (جَيْرِ لأفعلنّ) بالكسر والفتح، و (لا جرم لأفعلنّ)، فيُستغنى عن ذكر المقسم به بـ(جَيْرِ) و (لا جرم)... ومن الاستغناء بـ(لا جرم) قول الراجز:

أَسَأْتَ إذ خالفْتَني ولا جَرَمْ
لَيَبْدُوَنَّ منك أسوأ النَّدَمْ[5]".

ومآلُ هذا القولِ أن (لا جرم) جاريةٌ مجرى القسم؛ لأنها أغنت عن المقسم به، والشيءُ إذا أغنى عن الشيء فقد يأخذ حكمه؛ ألا ترى أن

---

(١) البحر المحيط ٥/ ٤٦٩ .
(٢) الدر المصون ٧/ ٢٠٦ .
(٣) الجنى الداني: ٤١٥ .
(٤) شرح الكافية الشافية ٢/ ٨٨٢، ٨٨٣ .
(٥) لم أقف على قائله.

المضاف إليه لما أغنى عن المضاف في نحو: ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾[1] أخذ حكمه فنُصب، والأصل: واسأل أهل القرية؟[2] فكذلك ههنا.

- **(لا) العامله عمل (إنّ):**

١٢- إجراء اسم (لا) الشبيه بالمضاف مجرى المضاف:

أجاز الزمخشري[3] في ﴿ ٱلْيَوْمَ ﴾ من قوله تعالى: ﴿ لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ ﴾[4] أن يكون متعلّقاً بـ ﴿ تَثْرِيبَ ﴾.

ويُشكل هذا الوجه من جهة أن ﴿ ٱلْيَوْمَ ﴾ لو كان متعلّقاً بـ ﴿ تَثْرِيبَ ﴾ لم يجز بناؤه، ولوجب أن يكون معرباً منوَّناً فيُقال: (لا تثريباً)[5]؛ لأنه يكون حينئذٍ من قبيل الشبيه المضاف، وهو الذي يُسمّى مطوَّلاً أو ممطولاً، نحو: (لا خيراً من زيدٍ عندنا)[6].

وقد يُجاب بأن ﴿ تَثْرِيبَ ﴾ معرب؛ لكونه شبيهاً بالمضاف، لكنه جرى مجرى المضاف لشبهه به، فنُزع منه التنوين[7]، وقد جاء على هذا النحو قول الشاعر:

---

(١) يوسف: ٨٢.

(٢) ينظر الكتاب ١/ ٢١٢، والمقتضب ٣/ ٢٣٠، واللمع: ٢٨، والبحر المحيط ٢/ ٤٥٣.

(٣) الكشاف ٣/٣٢٢.

(٤) يوسف: ٩٢.

(٥) ينظر البحر المحيط ٥/٣٣٨.

(٦) ينظر الكتاب ٢/٢٨٧، والمقتضب ٤/ ٣٦٥، والأصول في النحو ١/ ٣٩١، واللباب للعكبري ١/ ٢٣١، والبحر المحيط ٥/ ٣٣٨.

(٧) ينظر الدر المصون ٦/ ٥٥٥.

أراني ولا كُفْرانَ لله أيَّةً لنَفْسِي لقد طالبتُ غيرَ مُنَيل[1]

لم يقل: ولا كفراناً.

وهذا الجواب يتفق مع ما يراه البغداديون؛ فقد عزا إليهم ابن هشام[2] أن الشبيه بالمضاف معرب، ويجوز حذف التنوين منه، نحو: (لا طالعَ جبلاً)، وعلى قولهم يتخرّج حديث: "لا مانعَ لما أعطيتَ ولا مُعطيَ لما منعتَ"[3].

- **(ظنّ) وأخواتها:**

١٣- إجراء (قدّر) مجرى (عَلِمَ) في التعليق:

كُسرت همزة (إنّ) في قوله تعالى: ﴿قَدَّرْنَآ إِنَّهَا لَمِنَ ٱلْغَٰبِرِينَ﴾[4] وفي تخريج ذلك وجهان:

أحدهما: أن (قدّر) بمنزلة (قال)[5].

والآخر: أن (قدّر) مُعلَّقة عن العمل[6].

---

(١) من الطويل، هو لابن الدمينة: ينظر الديوان: ٨٦، وبلا نسبة في الخصائص ١/٣٣٧، ولسان العرب (أوا)١٤/٥٣، والدر المصون ٦/٥٥٥، ولفظُه في الديوان:

فإنّي ولا كُفْرانَ لله شِقْوَةً لنفسي لقد تابعتُ غير مُنيلِ.

(٢) مغني اللبيب: ٥١٥.

(٣) رواه البخاري في صحيحه ١/٢٠٥، كتاب الأذان، باب الذكر بعد الصلاة، ورواه مسلم في صحيحه ٢/٩٥، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب استحباب الذكر بعد الصلاة وبيان صفته.

(٤) الحجر: ٦٠.

(٥) أنوار التنزيل: ٣٧٦.

(٦) ينظر الكشاف ٣/٤١١، والبحر المحيط ٥/ ٤٤٨، والدر المصون ٧/١٧٠.

والقولان محتملان، إلا أن الثاني منهما يُشكل من جهة أن التعليق خاصٌّ بأفعال القلوب، نحو: (علمتُ إنّ زيداً لقائم) ، و(قدّر) ليست من أفعال هذا الباب.

والجواب عند الزمخشري[1]: أن فعل التقدير متضمِّن معنى العِلْم، ولذا فسّر العلماء تقدير الله أعمال العباد بالعِلْم، وعند أبي حيّان[2]: أن فعل التقدير جرى مجرى العِلْم؛ إمّا لكونه بمعناه، وإمّا لترتُّبه عليه.

والجوابان متقاربان في الجملة، ومتفقان على أن (قدّر) يسري عليها في الآية ما يسري على (عَلِم) من جواز التعليق عن العمل.

ويرى السمين[3] أن إجراء فعل التقدير مجرى العِلْم لا يصحُّ عِلَّةً لكسر همزة (إنّ)، وإنما يصحُّ علّةً لتعليق الفعل قبلها، أمّا العلّةُ في كسرها فهي وجود اللام في خبرها، إذ لولاها لفُتحت، وهذا قول العكبري[4].

والحقُّ أن اللام هي الموجبة لتعليق الفعل أيضاً؛ لأن لام الابتداء لها صدر الكلام، وماله صدر الكلام يمنع ما قبله أن يعمل فيما بعده، وهذه اللام وإن كانت متأخِّرة في اللفظ فرتبتُها التقديم على (إنّ)[5]،

---

(١) الكشاف ٣/٤١١ .

(٢) البحر المحيط ٥/ ٤٤٨ .

(٣) الدر المصون ٧/ ١٧٠ .

(٤) التبيان في إعراب القرآن ٢/ ٧٦.

(٥) ينظر التصريح ٢/٢٧ .

وأصل الكلام: (قدّرنا لإنها من الغابرين)، ومثلها اللام في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾[1].

- **نائب الفاعل:**

١٤- إجراء نائب الفاعل مجرى الفاعل في التأخير عن العامل:

ذهب الزمخشري[2] إلى أن ﴿عَنْهُ﴾ في قوله تعالى: ﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾[3] في موضع الرفع بالفاعلية، وهو يعني بذلك: أنه مفعول ما لم يُسمَّ فاعله؛ فـ﴿مَسْئُولًا﴾ مسند إلى الجار والمجرور، كـ﴿الْمَغْضُوبِ﴾ في قوله: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾[4].

وهذا الذي ذهب إليه الزمخشري لا يجوز؛ لأن الجار والمجرور وما يقوم مقام الفاعل من مفعولٍ به ومصدرٍ وظرفٍ بشروطهما تجري مجرى الفاعل؛ فكما أن الفاعل لا يجوز تقديمه[5] فكذلك ما جرى مجراه وأُقيم مقامه، وعلى هذا لا يجوز أن يُقال في (غُضِبَ على زيدٍ): (على زيدٍ غُضِبَ)، وقد حكى النحاس[6] اتفاق النحويين على أنه لا يجوز تقديم

---

(١) المنافقون: ١.

(٢) الكشاف ٣/ ٥٢٠، وينظر أنوار التنزيل: ٤٤٥، ومدارك التنزيل ٢/ ٢٦١، والبحر المحيط ٦/ ٣٣، والدر المصون ٧/ ٣٥٤.

(٣) الإسراء: ٣٦.

(٤) الفاتحة: ٧.

(٥) هذا مذهب البصريين، وأمّا الكوفيون فقد أجازوا تقديم الفاعل على فعله. ينظر ارتشاف الضرب ٣/ ١٣٢٠، والتذييل والتكميل ٦/ ١٧٦، ٣٨٣، والمساعد ١/ ٣٨٧.

(٦) نسب إليه هذه الحكاية أبو حيان في البحر المحيط ٦/ ٣٤، مشيراً إلى أنها وردت في كتابه: (المقنع).

الجار والمجرور الذي يقوم مقام الفاعل على الفعل، وليس ﴿عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ كـ ﴿ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ كما زعم؛ لتقدُّم الجار والمجرور في الأول، وتأخُّره في الثاني[1].

- **الاشتغال:**

١٥- إجراء اسم الاستفهام في الاشتغال مجرى الأسماء المسبوقة بأداة استفهام:

جاء ﴿ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ في قوله تعالى: ﴿أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًا﴾[2] بالرفع - كما في الآية- على أنه مبتدأ، وما بعدها خبر[3]، وقُرئ بالنصب[4] على الاشتغال[5]، ويُقدَّر الفعل متأخِّراً عن اسم الاستفهام من أجل أن له صدر الكلام[6].

---

(١) ينظر البحر المحيط ٦/ ٣٤.

(٢) التوبة: ١٢٤.

(٣) ينظر معاني القرآن للأخفش ١/ ٣٦٨، والكشاف ٣/ ١٠٩، والبحر المحيط ٥/ ١١٨، والدر المصون ٦/ ١٤٠.

(٤) هي قراءة زيد بن علي، وعبيد بن عمر، وحكاها الكسائي عن بعض القراء. ينظر مختصر ابن خالويه: ٥٥، والكشاف ٣/ ١٠٩، والبحر المحيط ٥/ ١١٨، والدر المصون ٦/ ١٤٠، وروح المعاني ١١/ ٥٠.

(٥) ينظر معاني القرآن للأخفش ١/ ٣٦٨، والكشاف ٣/ ١٠٩، وأنوار التنزيل: ١٨٠، والبحر المحيط ٥/ ١١٨، والدر المصون ٦/ ١٤٠، وروح المعاني ١١/ ٥٠.

(٦) ينظر الدر المصون ٦/ ١٤٠، وروح المعاني ١١/ ٥٠.

والنصب عند الأخفش[1] في هذا النحو أحسن من الرفع ؛ لأنه يُجري اسم الاستفهام مُجرى الأسماء المسبوقة بأداة استفهام - نحو: (أزيداً ضربته)- في ترجيح إضمار الفعل.

- **التعدي واللزوم:**

١٦- إجراء (جَحَدَ) مجرى (كَفَرَ) في التعدي بالباء:

الأصل في (جَحَدَ) أن يتعدَّى بنفسه[2]، يُقال: جَحَدَهُ حَقَّه ويَجْحَدُ جَحْداً وجُحُوداً[3].

وقد جاء على خلاف هذا قولُه تعالى: ﴿وَتِلْكَ عَادٌ جَحَدُوا۟ بِـَٔايَـٰتِ رَبِّهِمْ وَعَصَوْا۟ رُسُلَهُۥ وَٱتَّبَعُوٓا۟ أَمْرَ كُلِّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ﴾[4].

وخُرِّج ذلك على أن (جَحَدَ) جرى مجرى (كَفَرَ) فعُدِّي بالباء، وعكسه أن يتعدَّى (كَفَرَ) بنفسه كما في قوله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ عَادًا كَفَرُوا۟ رَبَّهُمْ﴾[5]؛ إجراءً له مجرى (جَحَدَ)[6].

---

(١) معاني القرآن ١/ ٣٦٨، وينظر البحر المحيط ٥/ ١١٨، والدر المصون ٦/ ١٤٠، ١٤١ .

(٢) ينظر البحر المحيط ٥/ ٢٣٥.

(٣) ينظر الصحاح (جحد) ٢/ ٤٥١، وأساس البلاغة (جحد): ٨٠، وتاج العروس (جحد) ٤٧١/٧.

(٤) هود: ٥٩.

(٥) هود: ٦٠ .

(٦) ينظر البحر المحيط ٥/ ٢٣٥، وتاج العروس (جحد) ٧/ ٤٧١ .

ويرى العسكريُّ[1] أن هناك فرقاً بين (جَحَدَهُ) و (جَحَدَ بهِ)؛ فقولك: (جَحَدَهُ) يُفيد أنه أنكره مع علمه به، وقولك: (جَحَدَ بهِ) يُفيد أنه جَحَدَ ما دلّ عليه، وعلى هذا فُسِّرَ قوله تعالى: ﴿وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ﴾[2]، أي: جحدوا ما دلّت عليه من تصديق الرسل[3].

قلتُ: وقد يُفسَّر تعدِّي الفعل بالباء في الآيتين بأن (جَحَدَ) ضُمِّن معنى (كذَّب)، نحو: ﴿كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا﴾[4]، فيكون بمنزلة ما لو قيل: جحدوا آيات ربهم وكذَّبوا بها[5].

١٧- إجراء (يَسْمَعُون) مجرى (يَتَسَمَّعُون) في التعدي بـ(إلى):

قُرئ الفعل في قوله تعالى: ﴿لَا يَسَّمَّعُونَ إِلَى ٱلْمَلَإِ ٱلْأَعْلَىٰ﴾[6] بوجهين:

أحدهما: (يَسَّمَّعُون) بالتشديد[7] كما في الآية، والأصل: (يَتَسَمَّعُون)، فأُدغمت التاء في السين[8].

---

(١) الفروق اللغوية: ٤٦.

(٢) النمل: ١٤.

(٣) ينظر الفروق اللغوية: ٤٦.

(٤) آل عمران: ١١.

(٥) ينظر التحرير والتنوير ٨/ ٣٢.

(٦) الصافات: ٨.

(٧) قرأ بالتشديد حمزة والكسائي وحفص عن عاصم، وقرأ الباقون بالتخفيف كما سيأتي في الوجه الثاني. ينظر الحجة للفارسي ٦/ ٥٢، والكشف عن وجوه القراءات السبع ٢/ ٢٢١، والتيسير في القراءات السبع: ١٨٦.

(٨) ينظر الحجة للفارسي ٦/ ٥٢، والبحر المحيط ٣٣٨/٧، والدر المصون ٩/ ٢٩٣.

والآخر: (يَسْمَعُون) بالتحفيف[1].

واختار أبو عُبيدٍ[2] قراءة التشديد؛ لأنه لو قال: (يَسْمعُون) - بالتخفيف- لكان يجب ألا تدخل معه (إلى)؛ لأنه مُتعدٍّ بنفسه[3].

وأجاب مكّيٌّ بأن (يَسْمَعُون) جرى مجرى مطاوعه وهو (يَتسمَّعُون)، "فكما كان (تَسَمَّعَ) يتعدَّى بـ(إلى) تعدَّى (سَمِعَ) بـ(إلى)، و(فَعِلْتُ) و(افْتَعَلْتُ) في التعدِّي سواء، فـ(تَسَمَّعَ) مُطاوع (سَمِعَ)، و(اسْتَمَعَ) أيضاً مطاوع (سَمِعَ) فتعدَّى (سَمِعَ) مثل تعدِّي مطاوِعِهِ"[4].

١٨- إجراء (جَرَمَ) مجرى (كَسَبَ) في التعدي لاثنين:

يحتمل (جَرَمَ) في قوله تعالى: ﴿**وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَن تَعْتَدُوا**﴾[5] أحد وجهين:

الأول: أن يكون بمعنى: (حَمَل)، يُقال: جَرَمه على كذا، أي حمله عليه[6]، وعلى هذا التفسير يتعدّى (جَرَمَ) لواحد، وهو الكاف، ويكون

---

(١) ينظر تخريجها في الهامش السابق.

(٢) لعلَّهُ القاسم بن سلَّام الهروي البغدادي، المشهور بأبي عُبيد، فقيه محدِّث من علماء القراءات، توفي سنة ٢٢٤هـ. تنظر ترجمته في تاريخ بغداد ١٤/٣٩٢_٤٠٧، ووفيات الأعيان ٤/ ٦٠_٦٣.

(٣) ينظر الدر المصون ٩/ ٢٩٣.

(٤) مشكل إعراب القرآن: ٥٦٦، وينظر الدر المصون ٩/ ٢٩٣.

(٥) المائدة: ٢.

(٦) ينظر معاني القرآن للفراء ١/ ٢٩٩، ومعاني القرآن وإعرابه ٢/ ١٤٣، والزاهر في معاني الكلمات والناس ١/ ٢٣٩، ولسان العرب (جرم) ١٢/ ٩٢، والبحر المحيط٣/ ٤٣٦، والدر المصون ٤/ ١٨٨.

قولـه: (أن تعتـدوا) علـى إسـقاط حـرف الجـرّ وهـو (علـى) أي: و لا يحملنَّكم بغضُكم لقومٍ على اعتدائكم عليهم[1].

والآخر: أن يكون بمعنى: (كَسَبَ)[2]، وحينئذٍ يمكن أن يكون متعدِّياً لواحد، ويمكن أن يكـون متعـدِّياً لاثـنين - كما أن (كَسَبَ) كـذلك - لكنّـه في الآيـة لا يكـون إلا متعـدِّياً لاثـنين؛ أوَّلُهمـا ضـمير الخطـاب، والثـاني: (أن تعتـدوا)[3]، أي: لا يكـسبنَّكم بغـضُكم لقـومٍ الاعتـداءَ عليهم[4].

قال الزمخشري: " (جَرَمَ) يجري مجرى (كَسَبَ) في تعدِّيه إلى مفعـول واحـد واثـنين، تقـول: (جَـرَمَ ذنبـاً) نحـو: (كَـسَبَهُ)، و (جَرَمْتُـهُ ذنبـاً) نحو: (كَسَبْتُه إياه)"[5].

١٩- إجراء الظرف مجرى المفعول به في تعدي الفعل إلى ضميره:

يحتمل "منسكاً"[6] في قوله تعالى: ﴿ وَلِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنسَكًا ﴾[7]،

---

(١) ينظر البحر المحيط ٤٣٦/٣، والدر المصون ٤/ ١٨٨.

(٢) ينظر معـاني القـرآن للفـراء ٢٩٩/١، ومعـاني القـرآن وإعرابـه ٢/ ١٤٣، ولـسان العـرب (جرم) ٩٢/١٢، والبحر المحيط٣/ ٤٣٦، والدر المصون ١٨٨/٤.

(٣) ينظر الدر المصون ٤/ ١٨٩.

(٤) ينظر معاني القرآن للفراء ٢٩٩/١، ومعاني القرآن وإعرابه ١٤٣/٢، والدر المصون ١٨٩/٤.

(٥) الكشاف ٢/ ١٩٣.

(٦) قُرئ (منسكاً) بفتح السين وكسرها؛ وهمـا لغتـان فيـه؛ الفتح لـبني أسـد، والكسر لأهـل الحجاز، والكسر خروجٌ عن القياس؛ لأنه من (نَسَكَ يَنْسُكُ) بضم العين في المضارع. ينظر معـاني القـرآن للفـراء ٢/ ٢٣٠، والـسبعة: ٤٣٦، والمحـرر الـوجيز ٤/ ١٢١، والتحريـر والتنوير ٢٦٠/١٧، ومعجم القراءات ٦/ ١٤١.

(٧) الحج: ٣٤.

وفي قوله تعالى: ﴿لِّكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنسَكًا هُمْ نَاسِكُوهُ﴾[1] أن يكون مصدراً وأن يكون اسم مكان[2].

والمختار عند ابن عطية[3] وآخرين[4] أنه مصدر؛ لأنه لو كان مكاناً لقال في الآية الثانية: ناسكون فيه، يعني: أن الفعل لا يتعدّى لضمير الظرف إلا بواسطة (في).

وما قاله لا يلزم؛ لأنه قد يُتسع في الظرف فيجري مجرى المفعول به، فيصل الفعل إلى ضميره بنفسه، وكذا ما عمل عمل الفعل[5]، ومن الاتساع في ظرف المكان قوله:

ومَشْرِبٍ أَشْرَبُهُ وشَيْلِ لا أَجِنِ الطَّعْمِ ولا وَبِيْلِ[6]

يريد: أشرب فيه.

---

(١) الحج: ٦٧.

(٢) ينظر معاني القرآن للفراء ٢/ ٢٣٠، ومعاني القرآن وإعرابه ٤٢٦/٣، ٤٢٧، والكشاف ٤/ ١٩٥، والمحرر الوجيز ٤/ ١٢١، ١٣٢، والتبيان في إعراب القرآن ١٤٤/٢، والجامع لأحكام القرآن ١٤/ ٤٤٣، والبحر المحيط ٦/ ٣٤١، والدر المصون ٨/ ٢٧٤، ٣٠٣، والكشف والبيان٣٣/٧، وفتح القدير ٤٦٧/٣، وروح المعاني ١٧/ ١٥٣، والتحرير والتنوير ١٧/ ٢٦٠، ٣٢٨.

(٣) المحرر الوجيز ٤/ ١٣٢، وينظر الدر المصون ٨/ ٣٠٣.

(٤) ينظر مثلاً: الجامع لأحكام القرآن ٤٤٣/١٤، والكشف والبيان ٤/ ١٣٦، وفتح القدير ٤٦٧/٣.

(٥) ينظر الدر المصون ٨/ ٣٠٣.

(٦) من الرجز، وهو لأجيحة بن الجلاح كما في المقاصد النحوية ٤/ ١٥٣٣، وبلا نسبة في الدر المصون ٨/ ٣٠٣، وهمع الهوامع ٢/ ١٢٣، وأجن الطعم: أي متغيِّر الطعم، والوبيل: الماء غير المريء أو الغليظ. ينظر لسان العرب (أجن) ١٣/ ٨، و (وبل) ١١/ ٧١٨.

ومن الاتساع في ظرف الزمان قوله:

ويومٍ شهدناه سُليمى وعامراً قليلٍ سوى الطَّعْنِ النَّهَالِ نوافِلُهْ[1]

أي: شهدنا فيه.

- **الإضافة:**

٢٠- إجراء المصدر مجرى الفعل عند الإضافة:

قُرئ قوله تعالى: ﴿وَدَخَلَ ٱلْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا﴾[2] بفتح (حين) فقيل: (على حِيْنَ غَفْلَةٍ)[3].

وخُرِّجَ هذا الوجه على أن المصدر - وهو (غفلة)- جرى مجرى الفعل، فكأنه قيل: على حينَ غفلَ أَهلُها، فبُني الظرف كما يُبنى حين يُضاف إلى الجملة المصدَّرة بفعلٍ ماضٍ[4] نحو قوله:

على حِينَ عاتبتُ المشيبَ على الصِّبا وقُلتُ ألمَّا أَصْحُ والشَّيبُ وازعُ[5]

---

(١) هو لرجل من بني عامر كما في الكتاب ١/ ١٧٨، وبلا نسبة في المقتضب ٣/ ١٠٥، والبحر المحيط ٨/ ٢٤٦.

(٢) القصص: ١٥.

(٣) هي قراءة أبي طالب القارئ. ينظر مختصر ابن خالويه: ١١٢.

(٤) ينظر البحر المحيط ٧/ ١٠٤، والدر المصون ٨/ ٦٥٦، وروح المعاني ٢٠/ ٥٣.

(٥) من الطويل، وهو للنابغة الذبياني. ينظر الديوان: ١٠٥، والكتاب ٢/ ٣٣٠، وبلا نسبة في الأصول في النحو ١/ ٢٧٦.

وهذا تخرجٌ غريب، وقد وصفه أبو حيان[1] بالشذوذ، وأقربُ منه أن يُقال: إن النون فُتحت في (حين) لمجاورتها الغين، كما كُسرت الدال في قراءة[2] "الحَمْدِ لِلهِ"[3] لمجاورتها اللام[4].

٢١- إجراء الوصف مجرى الجوامد عند الإضافة:

قُرئ قوله تعالى: ﴿وَلَلدَّارُ ٱلْآخِرَةُ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَ﴾[5]: (ولَدارُ الآخرةِ)، بلام واحدة، وإضافة (دار) إلى (الآخرة)[6].

وخرّج البصريون[7] هذه القراءة على أنها من باب حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، والتقدير: ولدارُ الساعةِ الآخرة، أو ولدار الحياةِ الآخرةِ، ويدلُّ على هذا الأخير: قوله تعالى قبل ذلك: ﴿وَمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ﴾[8].

---

(١) البحر المحيط ١٠٤/٧.

(٢) هي قراءة زيد بن علي والحسن البصري. ينظر معاني القرآن وإعرابه ٤٥/١، ومختصر ابن خالويه: ١، والمحتسب ٣٧/١.

(٣) الفاتحة: ٢.

(٤) ينظر روح المعاني ٥٣/٢٠.

(٥) الأنعام: ٣٢.

(٦) هي قراءة ابن عامر. ينظر السبعة في القراءات: ٢٥٦، والكشف عن وجوه القراءات السبع ٤٢٩/١، والتيسير في القراءات السبع: ١٠٢.

(٧) ينظر البحر المحيط ١١٣/٤، والدر المصون ٦٠٠/٤.

(٨) الأنعام: ٣٢.

وحسّن هذا التخريج أن (الآخرة) جرت مجرى الجوامد لكثرة إيلائها العوامل[1]، تقول: (اقتربت الآخرةُ)، و (خفتُ الآخرةَ)، و (استعددتُ للآخرةِ).

وطرد البصريون[2] هذا التخريج في كلِّ ما يُتوهَّم فيه إضافة الموصوف إلى الصفة، نحو: (صلاة الأولى) و(مسجد الجامع)؛ حتى لا يُضاف الشيء إلى نفسه، والتقدير: صلاة الساعة الأولى، ومسجد المكان الجامع.

أمّا الكوفيون[3] فلم يعمدوا إلى هذا التأويل؛ لأنهم يجيزون إضافة الشيء إلى نفسه متى ما اختلف اللفظان، وقد اختلف لفظ الموصوف عن الصفة في القراءة السابقة ومثلُها قوله تعالى في آية أخرى: ﴿وَلَدَارُ ٱلْآخِرَةِ﴾[4].

- **الصفة المشبهة:**

٢٢- إجراء (الجُنُب) مجرى المصدر وهو (الإجْنَاب):

---

(١) ينظر البحر المحيط ٤/ ١١٣، والدر المصون ٤/ ٦٠٠.

(٢) ينظر الإنصاف ٢/ ٤٣٦، ٤٣٨، والمرجعان السابقان.

(٣) ينظر معاني القرآن للفراء ٢/ ٥٥، ٥٦، والإنصاف ٢/ ٤٣٦، ٤٣٧، واللباب للعكبري ١/ ٣٩١، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٢٤٣، والبحر المحيط ٤/ ١١٣، والدر المصون ٤/ ٦٠٠.

(٤) يوسف: ١٠٩، والنحل: ٣٠.

(الجُنُبُ) في أصله صفة مشبهة وهو يُستعمل بلفظٍ واحد للمفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث فيُقال: (رجلٌ جُنُب، وامرأةٌ جُنُب، ورجلان جُنُب، وقومٌ جُنُب)[1]، ومنه قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقۡرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمۡ سُكَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَعۡلَمُواْ مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّىٰ تَغۡتَسِلُواْ ﴾[2] وقوله تعالى: ﴿ وَإِن كُنتُمۡ جُنُبٗا فَٱطَّهَّرُواْ ﴾[3].

قال الزمخشري: " و (الجُنُب) يستوي فيه الواحد والجمع والمذكر والمؤنث؛ لأنه اسم جرى مجرى المصدر الذي هو الإجناب"[4].

وهذا الذي ذكره الزمخشري هو المشهور في اللغة والفصيح، وبه جاء القرآن[5]، ومن العرب من يُثنِّيه فيقول: (جُنُبان)، ويجمعه جمع سلامة فيقول: (جُنُبُون) و (جُنُبَات)، ويُكسِّره فيقول: (أجْنَاب)[6].

- **(نعم) و(بئس):**

٢٣- إجراء (ساء) مجرى (بئس):

---

(١) ينظر تهذيب اللغة (جنب) ١١/ ١١٧، والصحاح (جنب) ١/ ١٠٣، والكشاف ٢/ ٨٣، والدر المصون ٣/ ٦٩٠، والمصباح المنير (جنب) ١/ ١٥٣، والمعجم الوسيط: (جنب): ١٣٨.

(٢) النساء: ٤٣.

(٣) المائدة: ٦.

(٤) الكشاف ٢/ ٨٣.

(٥) ينظر البحر المحيط ٣/ ٢٦٧.

(٦) ينظر الكتاب ٣/ ٦٢٩، والأصول في النحو ٣/ ١٤، وتهذيب اللغة (جنب) ١١/ ١١٧، والبحر المحيط ٣/ ٢٦٧، والدر المصون ٣/ ٦٩٠.

الأصل في (ساء) التعدِّي، تقول: (ساءني الشيء يسوءني)، (وعندي ما ساءه وناءه، وما يسوءه وينوءه)[1].

ولمّا أُريد بـ(ساء) المبالغة في الذّم استُعمل استعمال (بئس)، فجرى مجراها[2]، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَن يَكُنِ ٱلشَّيۡطَٰنُ لَهُۥ قَرِينٗا فَسَآءَ قَرِينٗا﴾[3].

ويترتّب على جريان(ساء) مجرى (بئس) أن يكون جامداً، وأن يكون فيه ضمير فاعلٌ له، مفسَّر بالنكرة المنصوبة بعده على التمييز أي: فساء قريناً هو، و(هو) عائدٌ إمّا على (الشيطان) وهو الظاهر، وإمّا على (مَن)[4].

ويرى بعضهم أن (ساء) لم تجرِ مجرى (بئس)، بل هي على بابها؛ فهي متعدِّية، ومفعولُها محذوف، و(قريناً) منصوب على الحال أو على القطع، والتقدير: فساءه، أي: فساء الشيطانُ مصاحبَهُ[5].

واعتُرض هذا الوجه "بأنه كان ينبغي أن يحذف الفاء مِن ﴿فَسَآءَ﴾، أو تقترن به (قد)؛ لأنه حينئذٍ فعل متصرِّف ماض، وما كان كذلك ووقع جواباً للشرط تجرّد من الفاء أو اقترن بـ(قد)"[6].

---

(١)ينظر الصحاح (سوء) ١/ ٥٦، ولسان العرب (سوء) ١/ ٩٦، والبحر المحيط ٤/ ٤٢٤.

(٢)ينظر البحر المحيط ٣/ ٢٥٩، ٤/ ٤٢٤.

(٣)النساء: ٣٨.

(٤)ينظر البحر المحيط ٣/ ٢٥٩، والدر المصون ٣/ ٦٧٩.

(٥)ينظر البحر المحيط ٣/ ٢٥٩، والدر المصون ٣/ ٦٧٩.

(٦) الدر المصون ٣/ ٦٧٩.

وهذا اعتراضٌ وجيه، لكنّه ليس على إطلاقه؛ وذلك أن الماضي المتصرِّف - الواقع جواباً للشرط- قد تدخل عليه الفاء إذا قُصد به وَعْدٌ أو وعيد، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ فِي ٱلنَّارِ﴾[1]، وقد فصّل المراديُّ في هذه المسألة تفصيلاً حسناً فقال: "وإن كان[2] ماضياً متصرِّفاً مجرَّداً فهو على ثلاثة أضرب: ضرب لا يجوز اقترانه بالفاء، وهو ما كان مستقبلاً ولم يُقصد به وعد أو وعيد، نحو: (إن قام زيد قام عمرو) وضرب يجب اقترانه بالفاء، وهو ما كان ماضياً لفظاً ومعنى، نحو: ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ﴾[3] و (قد) معه مقدَّرة، وضرب يجوز اقترانه بالفاء ولا يجب، وهو ما كان مستقبلا وقُصد به وعدٌ أو وعيد، كقوله تعالى: ﴿وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ فِي ٱلنَّارِ﴾[4].

- التوكيد

٢٤- إجراء (أَنْفُس) في التوكيد مجرى الفضلات:

من الوجوه التي تحتملها (أَنْفُس) في قوله تعالى: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ﴾[5]: أن تكون توكيداً للمضمر المرفوع المتصل وهو النون

---

(١) النمل: ٩٠.

(٢) أي: جواب الشرط.

(٣) يوسف: ٢٦.

(٤) الجني الداني: ٦٧.

(٥) البقرة: ٢٢٨.

في ﴿يَتَرَبَّصْنَ﴾ والباء زائدة[1]، لأنه يجوز زيادتها في التوكيد، نحو: (جاء زيد نفسُه وبنفسِه، وعينُه وبعينِه)، وعلى هذا لا تتعلّق الباء بشيء لزيادتها[2].

ويُشكل على هذا الوجه أن المضمر المرفوع المتصل لا يُؤكَّد بالنفس والعين إلا بعد تأكيده بالمضمر المرفوع المنفصل، نحو: (جئتَ أنتَ نفسُك)، و(النسوة جئن هُنَّ أنفسُهنَّ)[3]، والنون في ﴿يَتَرَبَّصْنَ﴾ لم تُؤكَّد.

وأُجيبَ بأن لفظ التوكيد- وهو (أَنْفُس) - لما جُرَّ بالباء الزائدة خرج عن الأصل فجرى مجرى الفضلات، فخرج بذلك عن حكم التوابع، فلم يُلتزم فيه ما التُزم في غيره[4]، ويُؤيِّد ذلك قولهم: (أَحْسِنْ بزيدٍ وأَجْمِلْ)، أي: به، فالمجرور فاعل عند البصريين[5]، والفاعل في

(١) ينظر البحر المحيط ١٩٦/٢، ١٩٧، والدر المصون ٤٣٨/٢.

(٢) ينظر الجنى الداني: ٥٥، والدر المصون ٤٣٨/٢ .

(٣) ينظر الكتاب ٢٤٧/١، والأصول في النحو ٢٠/٢، وشرح الكافية الشافية ١١٨١/٣، ومغني اللبيب: ١٥٠، ٧١٦.

(٤) ينظر البحر المحيط ١٩٦/٢، ١٩٧، والدر المصون ٢/ ٤٣٨.

(٥) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١٤٨/٦، ١٤٩، والدر المصون ٤٣٨/٢، والتصريح ٣٧٢/٣ .

مذهبهم لا يُحذف[1]، لكنه لمّا جرى مجرى الفضلات بسبب جرِّه بالحرف خرج عن أصل باب الفاعل فجاز حذفه[2].

على أن أبا الحسن الأخفش[3] حُكي عنه أنهم قالوا: (قاموا أنفسُهم) من غير تأكيد.

- **البدل:**

٢٥- إجراء (الرحمن) مجرى الجوامد عند وقوعه بدلاً:

قُرئ ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ﴾ في قوله تعالى: ﴿تَنزِيلًا مِّمَّنۡ خَلَقَ ٱلۡأَرۡضَ وَٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلۡعُلَى ۝٤ ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾[4] بالجر[5].

وقد ذُكر في تخريجه: أن (الرحمنِ) بدلٌ مِن (مَن) الموصولة في قوله: ﴿مِّمَّنۡ﴾[6].

ويُشكل هذا الوجه من جهة أنه يُؤدِّي إلى الإبدال بالمشتق، وهو قليل[7].

---

(١) ينظر التعليقة لابن النحاس ٨٢٦/٢، والدر المصون ٤٣٨/٢.

(٢) ينظر البحر المحيط ٢/ ١٩٧، والدر المصون ٤٣٨/٢.

(٣) ينظر البحر المحيط ١٩٧/٢، وتوضيح المقاصد ٢/ ١١١، وهمع الهوامع ١٣٦/٣ .

(٤) طه: ٤، ٥.

(٥) قراءة الجر هي رواية لجناح بن حبيش عن بعضهم. ينظر معاني القرآن وإعرابه ٣/ ٣٥٠، وإعراب القراءات الشواذ ٢/ ١٩، والدر المصون ٨/ ١٢.

(٦)ينظر معاني القرآن وإعرابه ٣/ ٣٥٠، وإعراب القراءات الشواذ ٢/ ١٩، والدر المصون ٨/ ١٢.

(٧) ينظر الدر المصون ٨/ ١٢.

قال أبو حيان: "والبدل بالمشتق ضعيف"[1].

وأُجيب بأن (الرحمنِ) جرى مجرى الجوامد، لكثرة إيلائه العوامل، فصار كالأعلام[2].

والذي يدلّ على صيرورته كالأعلام أنه مختصٌّ بالله تعالى لا يُشاركه فيه غيره- وهذا شأن الأعلام- بخلاف الصفات الأخرى كالرحيم والسميع والقدير ونحوها؛ فإنها تجري على غيره تعالى؛ ألا ترى أنك تقول: هذا رجلٌ رحيم القلب، ولا تقول: هو رحمن؟ وتقول لرجلٍ: كن بي رحيماً، ولا تقول: كن بي رحماناً؟[3].

- **النداء:**

٢٦- إجراء التاء في (يا أبت) مجرى التاء في (بنت و أخت):

نصّ الزمخشري[4] على أن التاء في ﴿يَٰٓأَبَتِ﴾[5] للتأنيث[6]، وقعت عوضاً من ياء الإضافة.

---

(١) البحر المحيط ٦/ ٣٥.

(٢) ينظر البحر المحيط ٦/ ٢١٤، والدر المصون ٨/ ١٢.

(٣) ينظر الاشتقاق لابن دريد: ٥٨، وبدائع الفوائد ١/ ٤٠.

(٤) الكشاف ٣/ ٢٥٢.

(٥) من قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَٰٓأَبَتِ﴾، يوسف: ٤.

(٦) المراد بالتأنيث: تأنيث اللفظ كما في (جماعة) ذكَر، و (شاة) ذكَر، و (رجل ربعة)، و(غلام يفعة). ينظر الكشاف ٣/ ٢٥٢.

وما ذهب إليه من كونها للتأنيث هو قول سيبويه[1]، إذ جعلها بمنزلة التاء في نحو: (يا عمة) و (يا خالة).

والدليل على كونها للتأنيث أنها تُقلب في الوقف هاءً[2]، وبهذا قرأ ابن كثير وابن عامر، والباقون وقفوا عليها بالتاء[3]، كأنهم أجروها مُجرى تاء الإلحاق في (بنت وأخت)[4].

- **أسماء الأفعال:**

٢٧- إجراء اسم الفعل مجرى الفعل مطلقاً:

أجاز الزمخشري[5] في ﴿ ذَٰلِكُمْ ﴾ من قوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكُمْ فَذُوقُوهُ ﴾[6] أن يكون منصوباً على تقدير: (عليكم ذلكم)، كقوله: (زيداً فاضربه).

وردّ أبو حيان[7] هذا القول بأن (عليكم) من أسماء الأفعال، وأسماءُ الأفعال لا تُضمر؛ فتشبيهُهُ بنحو: (زيداً فاضربه) ليس بجيِّد؛

---

(١) الكتاب ٢/٢١١، وينظر الأصول في النحو ١/٣٤٠.

(٢) ينظر الكتاب ٢/ ٢١١، والأصول في النحو١/ ٣٤٠، والكشاف ٣/ ٢٥٢، والدر المصون ٦/ ٤٣١.

(٣) ينظر التذكرة في القراءات الثمان ٢/ ٣٧٨، والكشف عن وجوه القراءات السبع ٢/ ٣، ومشكل إعراب القرآن: ٣٥٩، والتيسير في القراءات السبع: ١٢٧.

(٤) ينظر الدر المصون ٦/ ٤٣١.

(٥) الكشاف ٢/٥٦٣.

(٦) الأنفال: ١٤.

(٧) البحر المحيط ٤/٤٦٦.

لأنهم لم يُقدِّرُوه بـ(عليك زيداً فاضربه)، وإنما هذا منصوب على الاشتغال.

وخرَّج السمين مذهب الزمخشري على أنه نحا نحو الكوفيين في اسم الفعل؛ "فإنهم يُجرونه مُجرى الفعل مطلقاً"[(١)].

ومراد السمين: أن اسم الفعل عند الكوفيين حالُه كحال الفعل، فيعمل متأخِّراً [(٢)] كما في قوله تعالى: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ﴾ [(٣)] وكذلك يعمل محذوفاً كما في قوله ﴿ذَٰلِكُمۡ فَذُوقُوهُ﴾.

وعلى افتراض أن هذا [(٤)] مذهب الزمخشري - وهو الظاهر من تقديره في الآية - فهو مشكلٌ من وجهين:

الأول: أن اسم الفعل اختصارٌ للفعل، وحذفُه يؤدِّي إلى اختصار المختصر[(٥)].

والثاني: أن الفعل أصلٌ، واسم الفعل فرعٌ عنه، ولو جاز أن يُجرى مجرى الفعل مطلقاً في الحذف والتقديم والتأخير لكان في ذلك تسويةٌ بين الفرع والأصل، وهو لا يجوز[(٦)].

---

(١) الدر المصون ٥/ ٥٨٢.

(٢) ينظر الإنصاف ١/ ٢٢٨، وأسرار العربية: ١٦٥، والتبيين: ٣٧٣، وائتلاف النصرة: ٣٤.

(٣) النساء: ٢٤.

(٤) الإشارة إلى إعمال اسم الفعل محذوفاً.

(٥) ينظر مغني اللبيب: ٧٩٤.

(٦) ينظر الإنصاف ١/ ٢٢٩.

والأسلمُ أن يُقدَّر بدل اسمِ الفعل فعلٌ يُفسِّره المذكور، والتقدير: ذوقوا ذلكم فذوقوه، وهو قولٌ للعكبري[1]، وفي الآية أوجهٌ أخرى[2].

- **إعراب الفعل:**

٢٨- إجراء لام (كي) مجرى (كبد ونمر):

قُرئ قوله تعالى: ﴿وَلِتَصْغَىٰٓ إِلَيْهِ أَفْـِٔدَةُ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْـَٔاخِرَةِ وَلِيَرْضَوْهُ وَلِيَقْتَرِفُوا۟ مَا هُم مُّقْتَرِفُونَ﴾[3] بإسكان اللام فقيل: (ولْتصغى، ولْيرضوه، ولْيقترفوا)[4].

وخُرِّجت هذه القراءة على وجهين:

الأول: أن اللام لامُ الأمر[5].

ويُشكل على هذا الوجه ثبوت الألف في قوله: (ولْتصغى)، إذ لو كانت اللامُ لامَ الأمر لوجب أن يُقال: (ولْتصغَ)، بحذف الألف جزماً[6].

والثاني: أن اللام لامُ الجرّ، وهي لام (كي)[7].

---

(١)التبيان في إعراب القرآن ٢/ ٥ .

(٢) ينظر معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٤٠٧، والكشاف ٢/٥٦٣، والتبيان في إعراب القرآن ٢/ ٥، والبحر المحيط ٤/ ٤٦٦، والدر المصون ٥/ ٥٨١، ٥٨٢ .

(٣) الأنعام: ١١٣.

(٤) هي قراءة الحسن وابن شرف. ينظر المحتسب ١/ ٢٢٧، والتبيان في إعراب القرآن ١/ ٢٥٨، والبحر المحيط ٤/ ٢١١.

(٥) ينظر المحرر الوجيز ٢/ ٣٣٦، والتبيان في إعراب القرآن ١/ ٢٥٨، والبحر المحيط ٤/ ٢١١، والدر المصون ٥/ ١٢١.

(٦) تنظر المراجع السابقة.

(٧) ينظر المحتسب ١/ ٢٢٧، والتبيان في إعراب القرآن ١/ ٢٥٨، والبحر المحيط ٤/ ٢١١، والدر المصون ٥/ ١٢١.

وقد يَرِدُ على هذا الوجه أن الإسكان إنما كثر عنهم في لام الأمر[1]، نحو: ﴿ ثُمَّ لْيَقْضُوا۟ تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا۟ نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا۟ بِٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ ﴾[2].

وأُجيبَ بأن لام الجرّ إنما سكنت هنا لتوالي الحركات، فجرت مع ما بعدها مجرى (كَبِد) و(نَمِر)، حيث يُقال: (كَبْد) و (نَمْر)[3].

وهذا جوابٌ محتَمَل، وأولى منه أن يُقال: إن لام الجرّ جرت مجرى لام الأمر؛ وذلك للتشابه بينهما في اللفظ؛ فكلاهما على حرف، وكما أن لام الأمر تَسْكُنُ إذا وقعت بعد عاطف، فإن لام الجرِّ قد سَكَنَتْ هنا كذلك؛ إجراءً لها مُجراها.

ويعضدُ هذا الجوابَ أن التشابه بين الكلمتين دارجٌ في العربية، وهو كفيلٌ بإعطاء إحداهما حكم الأخرى؛ ألا ترى أن (ما) النافية تُزاد بعدها (إنْ)، فيُقال: (ما إنْ زيدٌ قائمٌ)، وقد زيدت (إنْ) هذه بعد (ما) المصدرية؛ للتشابه في اللفظ بينها وبين (ما) النافية[4]، وذلك في قول الشاعر:

وَرَجِّ الفتى للخيرِ ما إنْ رأيتَهُ على السِّنِّ خيراً لا يزالُ يزيدُ[5]

---

(١) ينظر المحتسب ١/ ٢٢٧ .
(٢) الحج: ٢٩ .
(٣) ينظر الدر المصون ١٢١/٥، وينظر ٦٤٦/٢ .
(٤) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٧١/١، وتوضيح المقاصد ١٨٧/١ .
(٥) من الطويل، وهو للمعْلوط بن بَدْل القُرَيعي . ينظر لسان العرب (أنن) ٣٥/١٣، وورد بلا نسبة في الكتاب ٤/ ٢٢٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٨/ ١٣٠، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٧١/١ .

٢٩- إجـراء الترجّـي مجـرى الاسـتفهام، أو الـتمني في نـصب المضارع:

ذهـب جمـعٌ مـن العلمـاء[١] إلى أن المضـــــارع بعـد الـــــفاء في قـــــوله تعـالى: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَٰهَٰمَٰنُ ٱبْنِ لِي صَرْحًا لَّعَلِّيٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ﴿٣٦﴾ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ﴾[٢] منصوبٌ لوقوعه في جواب الترجّي[٣].

وهـذا القـول لا يتمشّى علـى مـذهب البـصريين[٤]؛ فهـم يـرون أن الرجاء ليس له جواب، وتأوّلوا النصب في الآية السابقة على أوجهٍ منها:

أن المضارع جوابٌ للأمر في قوله: ﴿ٱبْنِ لِي صَرْحًا﴾[٥].

أمّـا الكوفيـون[٦] فقـد أجـازوا نـصب المـضارع بعـد الرجـاء، وذلـك إجـراءً للترجّـي مجـرى الاسـتفهام[٧]، وجعلـوا مـن ذلـك الآيـة الـسابقة،

---

(١) ينظر معاني القرآن للفراء ٩/٣، والكشاف ٣٤٨/٥، والجامع لأحكام القرآن ١٨/ ٣٥٩، وشـرح التـسهيل لابـن مالـك٣٤/٤، وشـرح الكافيـة الـشافية ١٥٥٤/٣، وأنـوار التنزيل: ٩٣، وشرح الكافية للرضي٦٣/٤، والدر المصون٤٨٢/٩، وشرح قطر الندى لابن هشام: ٧٢، والتحرير والتنوير ١٤٦/٢٤.

(٢) غافر: ٣٦، ٣٧.

(٣) اختُلف في ناصب المضارع بعد الفاء، فقيل: (أنْ) مضمرة، وقيل: الفاء نفسها، وقيل: الخلاف. ينظر الإنصاف ٥٥٧/٢.

(٤) ينظر البحر المحيط ٢٤٠/١، والدر المصون ٤٨٢/٩.

(٥) ينظر البحر المحيط ٢٤٠/١، والدر المصون ٤٨٢/٩، ومغني اللبيب: ٧١٤.

(٦) ينظر معاني القرآن للفراء ٩/٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٤/٤، والبحر المحيط ٢٤٠/١، ٤٤٦/٧.

(٧) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٤/٤، والبحر المحيط ٢٤٠/١.

ومثلُها قولـه تعـالى: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّىٰ ۝٣ أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ الذِّكْرَىٰ﴾[1]، وقـول الشاعر:

عَلَّ صُرُوفَ الدَّهْرِ أو دُوْلاتِها
يُدِلْنَنـــا اللَّـــمَّةَ مـــن لَمَّاتِها
فتستريحَ النَّفْسُ من زَفْراتِها[2]

ويرى السمين الحلبي[3] أن الترجِّي جرى مجرى التمنِّي، وهـو قـول ابن مالك، جاء في شرح التسهيل[4]: "والـصحيح أن الترجِّي قد يُحمـل علـى التمنِّـي، فيكـون لـه جـواب منـصوب، كقـراءة حفـص عـن عاصم[5]: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ۝٣٦ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ﴾".

٣٠- إجراء (ثُمَّ) مجرى الفاء والواو في نصب المضارع:

قُـرئ الفعـل ﴿يُدْرِكْهُ﴾ في قولـه تعـالى: ﴿وَمَن يَخْرُجْ مِنۢ بَيْتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ يُدْرِكْهُ ٱلْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ﴾[6] بالنصب، فقيل: (ثُمّ يُدْرِكَهُ)[7].

---

(١) عبس: ٣، ٤.

(٢) من الرجز، وقائلها غير معروف. ينظر معاني القرآن للفراء ٩/٣، والخصائص ٣١٦/١، والإنصاف ٢٢٠/١.

(٣) الدر المصون ٤٨٢/٩.

(٤) ٣٤/٤.

(٥) ينظر التيسير في القراءات السبع: ١٩١.

(٦) النساء: ١٠٠.

(٧) هي قراءة الحسن والجراح. ينظر المحتسب ١٩٥/١.

وخُرِّج هذا الوجه على أنّ (ثُمَّ) جرت مجرى الفاء والواو في جواز نصب المضارع المقرون بهما بعد فعل الشرط ، ، فكما جاز نصب المضارع بعد الفاء والواو في نحو: (إن تأتني فتحدّثني أُحدِّثْك)، و(إن تأتني وتحدّثني أُحدِّثْك) كذلك جاز في (ثُمَّ) إجراءً لها مُجراهما[1]، وهذا مذهب الكوفيين[2]، واستدلُّوا بهذه القراءة.

٣١- إجراء (لِمَ) مجرى (لَمْ):

قُرئ قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لِمَ تَلۡبِسُونَ ٱلۡحَقَّ بِٱلۡبَٰطِلِ وَتَكۡتُمُونَ ٱلۡحَقَّ وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ﴾[3] بحذف النون في الفعلين: فقيل: (لِمَ تلبسوا... وتكتموا)[4].

وخُرِّج هذا الوجه على أن (لِمَ) جرت مجرى (لَمْ)، فجُزم الفعل بعدها، نقل ذلك السجاوندي وغيره عن بعض النحويين[5].

وهذا التخريج غريب، إذ كيف يُقال في الجارّ والمجرور إنه يجزم الفعل؟[6] قال أبو حيان: "والثابت في لسان العرب أن (لِمَ) لا ينجزم ما

---

(١) ينظر الكشاف ١٣٩/٢ ، والتبيان في إعراب القرآن ١٩٢/١ ، وأنوار التنزيل: ٢٤٣ ، والبحر المحيط ٣٥١/٣، والدر المصون ٨٠/٤ ، والتصريح ٣٩١/٤.

(٢) ينظر شرح الكافية الشافية ١٦٠٧/٣ ، ومغني اللبيب: ١٦١ ، وهمع الهوامع ٣١٨/٢ .

(٣)آل عمران: ٧١.

(٤) هي قراءة مرويَّة عن عبيد بن عمير. ينظر إعراب القراءات الشواذ ١٦٥/١ ، والبحر المحيط ٥١٦/٢ ، والدر المصون ٢٤٧/٣ .

(٥) ينظر البحر المحيط ٥١٦/٢ ، والدر المصون ٢٤٧/٣ .

(٦)ينظر الدر المصون ٣/ ٢٤٧ .

بعدها، ولم أرَ أحداً من النحويين ذكر أن (لِمَ) تجري مجرى (لَمْ) في الجزم إلا ما ذكره أهل التفسير هنا"[1].

فإن ثبت هذا الوجهُ قراءةً فلْيكُنْ مما حُذفت فيه نون الرفع تخفيفاً، وقد جاء ذلك في النثر، وهو قليلٌ جدّاً[2]، ومنه قراءة: ﴿قَالُوا۟ سِحْرَانِ تَظَٰهَرَا﴾[3] بتشديد الظاء[4]، والأصل: تتظاهران، فأُدغمت التاء في الظاء، وحُذفت النون تخفيفاً[5]، وأمّا في النظم فنحو قوله:

أبيتُ أسرى وتبيتي تدلُكي وجْهَكِ بالعَنْبَرِ والمِسْك الزَّكِيّ[6]

٣٢- إجراء (إن) الشرطيه مجرى (لو):

من القواعد المقرَّرة عند جمهور النحويين [7]: أن الشرط والقسم إذا اجتمعا ولم يتقدّمهما ذو خبر كان الجواب للمتقدِّم منهما، وجواب الآخر محذوف لدلالة الجواب المذكور عليه.

---

(١)البحر المحيط ٥١٦/٢ .

(٢)ينظر البحر المحيط ٥١٦/٢ ، والدر المصون ٢٤٧/٣ .

(٣) القصص: ٤٨ .

(٤) هي قراءة محبوب عن الحسن، ويحيى بن الحارث الذماري، وأبي حيوة، وأبي خلاد عن اليزيدي. ينظر مختصر ابن خالويه : ١١٣ ، والبحر المحيط ٧/ ١١٨ ، والدر المصون ٨/ ٦٨٣.

(٥) ينظر الدر المصون ٣/ ٢٤٧ .

(٦) من الرجز، ولم أقف على قائله. ينظر الخصائص ١/ ٣٨٨، وشرح الكافية الشافية ٢١٠/١ ، ورصف المباني: ٤٢٣ ، وهمع الهوامع ١٧٢/١.

(٧) ينظر مثلاً: الكتاب ٨٤/٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٧/٧ ، ٥٨ ، وشرح الكافية للرضي ٤٥٦/٤ ، والمقاصد الشافية ١٧٢/٦ ، والتصريح ٣٩٨/٤ .

وتقتضي هذه القاعدة أن يكون الجواب في قوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ وَمَا أَنْتَ بِتَابِعٍ قِبْلَتَهُمْ﴾[1] للقسم، لكنّ الفراء[2] عدّه للشرط، وتابعه في ذلك الأخفش[3].

ويُشكل عليهما أن الجواب صُدِّر بـ(ما) النافية، وهذا يستوجب أن تقترن به الفاء كما اقترنت به في نحو: (إن تزرني فما أزورك).

ويزول الإشكال عندهما بأنّ (إن) جرت مجرى (لو)، فلم تدخل في جوابها الفاء[4]، والمعنى: ولو أتيت الذين أوتوا الكتاب بكلّ آية ما تبعوا قبلتك[5].

قال الأخفش: " معنى (لئن أتيت): ولو أتيت؛ ألا ترى أنك تقول: (لئن جئتني ما ضربتك) على معنى (لو)؟"[6].

ويترتّب على مجيء (إن) بمعنى (لو) أن يكون ما بعدها دالّاً على المُضيّ؛ لأن (لو) تطلب مُضيَّ ما تدخل عليه، بخلاف (إن) فإنها تدلّ على الاستقبال[7].

---

(١) البقرة: ١٤٥ .

(٢) معاني القرآن ١/ ٨٤، وينظر إعراب القرآن للنحاس ١/ ١٢٢ .

(٣) معاني القرآن ١/ ١٦١ ، وينظر إعراب القرآن للنحاس ١/ ١٢٢ .

(٤) ينظر معاني القرآن للفراء ١/ ٨٤، ومعاني القرآن للأخفش ١/ ١٦١، والدر المصون ٢/ ١٦٥.

(٥) ينظر إعراب القرآن للنحاس ١/ ١٢٢ .

(٦) معاني القرآن ١/ ١٦١ .

(٧) ينظر رصف المباني : ٣٦٠، والدر المصون ٢/ ١٦٤ .

- **التأنيث:**

٣٣- إجراء (النّطيحة) في اقترانها بالتاء مجرى الأسماء :

في العربية ألفاظٌ يستوي فيها المذكر والمؤنث، ومن هذه الألفاظ ما كان على وزن (فَعِيل) بمعنى (مَفْعُول)، نحو: (جريح) و (قتيل)، تقول: (رجلٌ جريح، وامرأةٌ جريح)، و(رجلٌ قتيل، وامرأةٌ قتيل)[١].

وقد جاء على خلاف ذلك قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنزِيرِ وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ﴾[٢] حيث اقترنت التاء بـ(النّطيحة) مع كونها على (فَعِيل) بمعنى (مَفْعُول)، وخُرِّج على أن (النّطيحة) جرت مجرى الأسماء[٣]، قال السيوطي: "ما كان على (فَعِيل) نعتاً للمؤنث، وهو في تأويل (مَفْعُول) كان بغير هاء، نحو: (كفٌّ خضيب)، (مِلْحَفَةٌ غسيل) ، وربما جاءت بالهاء فيُذهب بها مذهب الأسماء، نحو: (النّطيحة، والذّبيحة، والفريسة، وأكيلة السَّبُع)"[٤].

---

(١) ينظر المذكر والمؤنث لابن التستري: ٥٣ ، وتهذيب اللغة (ذبح) ٤/ ٤٧٠ ، وشرح الكافية الشافية ٤/ ١٧٤٠ ، وتوضيح المقاصد ٣/ ١٣ ، والتصريح ٥/ ١٢ ، والكليات: ٣٦٢.

(٢) المائدة: ٣ .

(٣)ينظر البحر المحيط٣/ ٤٢٦ ، والدر المصون ٤/ ١٩٥ .

(٤)المزهر ٢/ ١٩١ .

ويرى العكبري[1] أن (النّطيحة) إنما اقترنت بها التاء في الآية لأنها لم يُذكر موصوفها، وهذا يعني أن موصوفها لو ذُكر لقيل: (والشاة النّطيح).

قال السمين: " وفيه نظر؛ لأنهم إنما يلحقون التاء - إذا لم يُذكر الموصوف- لأجل اللبس، نحو: (مررت بقتيلة بني فلان)، لئلا يُلْبس المذكر بالمؤنث، وهنا اللبس منتفٍ، وأيضاً فحكم الذكر والأنثى في هذا سواء"[2].

- كيفية التثنية والجمع:

٣٤- إجراء المعتلّ في الجمع مجرى الصحيح:

إذا جُمع الاسم الثلاثي، الصحيح العين، الساكنها، المؤنث، بألفٍ وتاء، وكانت فاؤه مفتوحة، لزم فتح عينه، فيُقال في نحو: (دَعْد: دَعَدات)، وفي نحو: (جَفْنة: جَفَنات)[3]،

فإن كانت العين معتلّةً نحو: (جَوْزة) بقيت في الجمع على سكونها، فيُقال: (جَوْزات)[4].

---

(١) التبيان في إعراب القرآن ١/ ٢٠٦ .

(٢) الدر المصون ١٩٥/٤ .

(٣) ينظر المقتصد في شرح التكملة١/ ٨٤٩، وشرح الشافية للرضي ١٠٩/٢، وشرحها للركن ٤٣٢/١، وشرح الألفية لابن عقيل١١١/٤.

(٤) ينظر المنصف١/ ٣٤٣، وشرح الألفية لابن عقيل١١١/٤.

وقد جاء على خلاف ذلك قوله تعالى: ﴿ثَلَٰثُ عَوۡرَٰتٖ لَّكُمۡ﴾[1]، حيث قُرئ: (عَوَرات)، بفتح العين[2].

وأُجيبَ بأن العين إنما فُتحت إجراءً للمعتلِّ مُجرى الصحيح[3]، وهي لغة هذيل[4]؛ يعمدون إلى الفتح لخفته على حروف العلة[5].

قال أبو حيان: "ولغة هذيل بن مدركة فتح الواو؛ إجراءً للمعتل مُجرى الصحيح، نحو: جَفَنَات"[6].

وجاء على هذا قول الشاعر:

أبو بَيَضَاتِ رائحٌ مُتأوِّبٌ رفيقٌ بِمَسْحِ المَنكبينِ سَبُوحُ[7]

وتقتضي القاعدة أن تُقلب الواو والياء في (عَوَرات) و (بَيَضَات) ألفين؛ لتحركهما وانفتاح ما قبلها، لكنهما صحّتا لأن أصلهما

---

(١) النور: ٥٨ .

(٢) هي قراءة ابن أبي إسحاق والأعمش. ينظر مختصر ابن خالويه: ١٠٣، والبحر المحيط ٤١٤/٦.

(٣) ينظر البحر المحيط٤٩٣/٧.

(٤) ينظر الكتاب ٦٠٠/٣، والمقتضب ١٩١/٢، والمقتصد في شرح التكملة ٨٥٣/١، وشرح الشافية للرضي ١١٣/٢، وشرح الكافية له ٣٩٤/٣، وشرح الشافية للركن ٤٣٢/١.

(٥) ينظر شرح الكافية للرضي ٣٩٤/٣ .

(٦) البحر المحيط ٤٩٣/٧.

(٧) من الطويل، وقد عُزي لشاعر من هذيل في المحتسب ٥٨/١، وورد بلا نسبة في المنصف ٣٤٣/١، والمقتصد في شرح التكملة ٨٥٣/١.

السكون، والفتح فيهما عارض فصحّتا كما صحتا في(عَورِ) و (صَيد)؛ لأن أصل الفعل: (افْعَلَّ)[1].

- **جمع التكسير:**

٣٥- إجراء تكسير (شيطان) مجرى جمع المذكر السالم:

القياس في جمع (شيطان) أن يكون على (شياطين)، لكنه جاء بالواو والنون في قوله تعالى: ﴿وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ ٱلشَّيَٰطِينُ﴾[2] حيث قُرئ: (وما تَنَزَّلَتْ به الشّيَاطُونَ)[3].

وخُرِّجت هذه القراءة على أوجهٍ منها: أن (الشياطون) جرى مجرى جمع المذكر السالم؛ لأنه جاء على صورته فأُعرب بإعرابه، وقد سُمع في لُغيَّة: (دخلت بساتين من ورائها بساتون) فنُقل من الإعراب بالحركات إلى الإعراب بالحروف[4].

ومن العلماء من يرى أن (الشياطون) جمعٌ سالم، ومفرده (شيَّاط) مثل (ضرَّاب)- واشتقاقه حينئذٍ من (شاطَ يَشِيْطُ) إذا أحرق- ولمّا أُريد جمع (شَيَّاط)خُفِّفت ياؤه فقيل: (الشَّيَاطون)،

---

(١) ينظر المقتضب ١٩٢/٢، وشرح الكافية للرضي ٣٩٤/٣.

(٢) الشعراء: ٢١٠.

(٣) هي قراءة الحسن البصري وابن السَّمَيفع. ينظر معاني القرآن وإعرابه ٦١/٤، والمحتسب ١٣٣/٢، والكشاف٤١٨/٤، والبحر المحيط ٤٣/٧، والدر المصون٥٦٢/٨.

(٤) ينظر همع الهوامع ١٥٧/١.

وهذا وجه ممكن قد يعضده أن الحسن البصري وابن السَّمَيفع رُوي عنهما التشديد وقرأ به غيرهما[1].

- **همزة الوصل:**

٣٦- إجراء همزة القطع مجرى همزة الوصل:

قُرئ قوله تعالى: ﴿بَطَآئِنُهَا مِنْ إِسْتَبْرَقٍ﴾[2] بكسر النون في ﴿مِنْ﴾، وحذْف الهمزة بعدها في الدَّرج[3].

وتُشكل هذه القراءة من جهة أن حذف الهمزة في الدَّرج لا يكون إلا في المصادر والأفعال، نحو(انطلاق) و (انطلق)، وأمّا الأسماء فلا تُحذف همزتها لأنها قطع[4].

وأُجيبَ بأن همزة القطع هنا جرت مجرى همزة الوصل، فحُذفت في الدَّرج كما تُحذف فيه همزة الوصل، وكُسرت النون لالتقاء الساكنين[5].

---

(١) ينظر البحر المحيط ٤٣/٧، والدر المصون ٥٦٢/٨، ٥٦٣، وروح المعاني ١٣٣/١٩.

(٢) الرحمن: ٥٤.

(٣) هي قراءة ورش والأعمش ورويس. ينظر التذكرة في القراءات الثمان ٥٧٧/٢، وإعراب القراءات الشواذ ٢٧٦/٢.

(٤) خلا الأسماء العشرة وهي (ابن، وابنة ...إلخ).ينظر التبيان في إعراب القرآن ٢٥٢/٢، والدر المصون٢١/١، ١٨٠/١٠.

(٥) ينظر الدر المصون ١٨٠/١٠.

واعتُرض هذا الجواب بأن القراءة هنا ليست من باب حذف همزة القطع إجراءً لها مُجرى همزة الوصل، بل هي من باب أن الهمزة نُقلت حركتها وهي الكسرة إلى الساكن قبلها وهو النون ثم حُذفت الهمزة، فحركةُ النون حركةُ نقلٍ لا حركةُ التقاء ساكنين[1].

قلت: ويعضدُ النقلَ أنه مما أجمع البصريون والكوفيون على جوازه، قال الأنباري: "وأجمعوا على أنه يجوز نقل حركة همزة القطع إلى الساكن قبلها، كقولهم: (مَنَ ابوك؟) و (وكَمِ ابِلُكَ[2])"[3].

- **الإعلال والإبدال:**

٣٧- إجراء الأصلي مجرى الزائد:

القاعدة أن الياء والواو لا يُقلبان همزةً بعد ألف موازن (مفاعل) إلا إذا كانتا زائدتين في المفرد، نحو: (صحيفة) و(صحائف)، و(عجوز) و(عجائز)، فإن كانتا أصليتين وجب التصحيح، نحو: (معيشه) و(معايش)، و(قَسْوَرَة) و(قَسَاوِر)[4].

وقد جاء على خلاف ذلك قولة تعالى: ﴿وَأَرْسِلْ فِي ٱلْمَدَآئِنِ حَٰشِرِينَ﴾[5].

---

(١) ينظر الدر المصون ١٠/١٨٠، والإتحاف ٢/٥١٢.
(٢) الأصل: مَنْ أبوك؟ وكَمْ إبِلُكَ؟
(٣) الإنصاف ٢/٧٤١.
(٤) ينظر الكتاب ٣/٤٧١، والمقتضب ١/٢٦٠، والأصول في النحو ٣/٢٤٦، والمنصف ١/٣٢٦، والممتع ٢/٦٠٣، وأضح المسالك ٤/٣٣٤.
(٥) الأعراف: ١١١.

ووجه المخالفة: أن ﴿ٱلْمَدَآئِنِ﴾ مفردها (مدينة)، والياء فيها أصلية؛ لأنها من مشتقه من (دِينَ) إذا مُلِكَ[1]، وكان القياس أن يُقال: (مداين).

والجواب: أن الياء الأصلية في (مدينة) أشبهت الياء الزائدة في (صحيفة) فقُلبت في الجمع همزة، ونحوُ ذلك: (مُصيبة) أشبهت (صحيفة) فقيل فيها (مصائب)[2]، وكذا (معيشة) جُمعت على (معائش)[3]، أشبه الحرفُ الأصليُّ فيها الزائدَ فجرى مجراه[4].

على أن (مدينة) قد تكون مشتقة من (مَدَن بالمكان) أي: أقام به[5]، وهو الأقربُ فيها، وعلى هذا الاحتمال يزول الإشكال في جمعها على (مدائن)؛ لأن الياء فيها زائدة، ووزنها (فَعِيَلَة).

قال أبو حيان: " ويقطع بأنها (فَعِيَلة). جمعُهم لها على (فُعُل)، قالوا: (مُدُن) كما قالوا: (صُحُف) في (صحيفة)"[6].

* * *

(١) ينظر الصحاح (مدن) ٦/٢٢٠١ .

(٢) مُصيبة أصلها: مُصْوِبة، نُقلت حركة الواو إلى الصاد قبلها، ثم قُلبت الواو ياءً؛ لسكونها وانكسار ما قبلها، ينظر المنصف ١/٣٠٧ .

(٣) جاء همز الياء في رواية خارجة عن نافع من قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَٰيِشَ﴾ [الأعراف: ١٠]. ينظر السبعة: ٢٧٨، ومختصر ابن خالويه: ٤٢.

(٤) ينظر المحرر الوجيز ٢/٣٧٧، والبحر المحيط ٤/٢٧١ .

(٥) ينظر الصحاح (مدن) ٦/٢٢٠١ .

(٦) البحر المحيط ٤/٢٧١ .

المبحث الثاني: مسوِّغات إجراء الشيء في القرآن وقراءاته مجرى غيره.

تبيّن في المبحث السابق أن في القرآن وقراءاته مظاهر مختلفة من مظاهر إجراء الشيء مجرى غيره، والسؤال الذي يتردّد هنا: ما المسوِّغ لإجراء أحد الشيئين مجرى الآخر؟ أو بلفظٍ آخر: ما الرابط بين هذا الشيء وذاك حتى يأخذ أحدهما حكم الآخر؟

ذكرتُ في مقدمة هذا البحث أن أحد الشيئين قد يأخذ حكم الآخر لأدنى ملابسةٍ بينهما[1]، أو يأخذ حكمه على سبيل الاتساع[2]، ومع هذا فقد يُوجد من المسوِّغات ما يُعزِّز تنزيل أحدهما منزلة الآخر، ليجري مجراه في حكمه، وكان من أبرز ما ظهر من ذلك ما يلي:

أولاً: وجود علاقةٍ بين الشيئين:

المستقري مسائل هذه الظاهرة في كتب التفسير وإعراب القرآن لا يجد فيها تصريحاً بعلاقة أحد الشيئين بالآخر في كلّ موضع، وإنما كانت فيها إشاراتٌ متناثرةٌ تُتلمّس منها تلك العلاقات، ولعلّ أبرز ما يمكن رصْده من وجوه العلاقة بين الشيء وما أُجري عليه ما يلي:

١- التشابه في اللفظ: وهذا ظاهرٌ في (لِمَ)؛ فهي تشبه في اللفظ (لَمْ)، ولذا قيل إن (لِمَ) في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لِمَ تَلۡبِسُونَ ٱلۡحَقَّ بِٱلۡبَٰطِلِ

---

(١) ينظر مثلاً: الموضع الأول.

(٢) ينظر مثلاً: الموضع الثامن.

﴿ وَتَكْتُمُونَ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ جرت مجرى (لَمْ) في قراءة: (لِمَ تلبسوا... وتكتموا)، فجُزم الفعل بعدها[1].

٢- التوافق في المعنى: ويأتي منه قوله تعالى: ﴿ فَنَادَتْهُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَهُوَ قَآئِمٌ يُصَلِّي فِي ٱلْمِحْرَابِ أَنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكَ ﴾؛ فقد قُرئ بكسر همزة (إنّ) فقيل: (إنَ اللهَ يُبشِّرُك)، وخُرِّج ذلك على أن النداء جرى مجرى القول؛ لأنه في معناه، فكأنه قيل: (فقالتْ لَهُ إن اللهَ يُبَشِّرُك)[2].

٣- التقارب في الاستعمال: ومن أمثلته: (الآخرة)؛ فهي في أصلها صفة، لكنها استُعملت استعمال الجوامد في إيلائها العوامل كثيراً، تقول: (اقتربت الآخرة)، و (خفتُ الآخرة)، و (استعددتُ للآخرةِ)، ولذا جاز في مذهب البصريين أن تقوم مقام الموصوف في قراءة: (وَلَدَارُ الآخِرَةِ)؛ بإضافة (دار) إلى (الآخرة)، أجروها مجرى الجوامد في إيلائها العامل وهو المضاف، والأصل: ولدارُ الساعةِ الآخِرَةِ[3].

٤- التوافق في الحكم: ويتضح هذا الوجه في نائب الفاعل؛ فهو يتفق مع الفاعل في جُملةٍ من الأحكام، ومن هذه الأحكام: أنه لا يتقدّم على عامله، ولذا ردّ أبو حيان ما ذهب إليه الزمخشريُّ من أن ﴿عَنْهُ﴾ في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴾ في موضع

(١) ينظر الموضع الحادي والثلاثون.
(٢) ينظر الموضع العاشر.
(٣) ينظر الموضع الحادي والعشرون.

الرفع بالفاعليّة، والزمخشريُّ يعني بذلك: أنه مفعول ما لم يُسمَّ فاعله، وعامله ﴿مَسْئُولًا﴾.

وحجَّةُ أبي حيان: أن الجارّ والمجرور وما يقوم مقام الفاعل من مفعولٍ به ومصدرٍ وظرفٍ تجري مجرى الفاعل؛ فكما أن الفاعل لا يجوز تقديمه على عامله فكذلك ما جرى مجراه وناب منابه[1].

٥- التوحُّد في الجنس: ومن أمثلته: (ثُمَّ) والفاء والواو؛ فهي أحرفٌ تنتمي إلى بابٍ واحد وهو (عطف النسق)، ولذا قيل في (ثُمَّ): إنها جرت مجرى الفاء والواو في قوله تعالى: ﴿وَمَن يَخْرُجْ مِنۢ بَيْتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ يُدْرِكْهُ ٱلْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ﴾ ووجه ذلك: أن الفعل ﴿يُدْرِكْهُ﴾ قُرئ بالنصب؛ لأنه قُرن بـ(ثُمَّ) بعد فعل الشرط، وكما جاز نصب المضارع إذا قُرن بالفاء والواو بعد فعل الشرط في نحو: (إن تأتني فتحدّثني أُحدِّثْك)، و(إن تأتني وتحدّثني أُحدِّثْك)كذلك جاز نصبه مع (ثُمَّ) إجراءً لها مُجراهما[2].

وهذه العلاقات في مجملها علاقاتُ توافقٍ وتقاربٍ واتحاد، ويأتي في مقابلها ما يمكن تسميته بعلاقة الضِّدّ، فيجري الشيء مجرى ضدِّه؛ لكونه أقرب خطوراً بالبال معه، قال ابن جماعة: "إن الشيء لـمَّا كان أقرب خطوراً بالبال مع ضدِّه من سائر المغايرات التي ليست أضداداً له صحَّ

---

(١) ينظر الموضع الرابع عشر.

(٢) ينظر الموضع الثلاثون.

لهذا الجامع المشترك تنزيلهما منزلة المثلين، فيُحمل أحدهما على الآخر في شيء من أحكامه، كما يُحمل على نظيره"[1].

ومن صُور هذه العلاقة ما يلي:

١- إجراء المضمر مجرى المظهر: يجري المضمر مجرى المظهر عند بعض العلماء حالَ الإضافة، ومن أمثلته قوله تعالى: ﴿ بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ ﴾؛ فقد ذهب ابن عطية إلى أن (إيّا) اسمٌ مضمرٌ مضافٌ إلى الهاء بعده، ويُشكل على هذا الوجه أن (إيّا)- على مذهبه- ضمير، وإضافة الضمير تستدعي تنكيره، والضمائر لا تُنكّر، وأجاب بأن (إيّا) اسمٌ مضمرٌ جرى مجرى المظهرات في أنه يُضاف أبداً[2].

٢- إجراء المشتق مجرى الجامد: ويدخل في هذا الموضع قوله تعالى: ﴿ تَنزِيلًا مِّمَّنْ خَلَقَ ٱلْأَرْضَ وَٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلْعُلَى ۝٤ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾؛ فقد أُجيز في ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ ﴾ - على قراءة الجرّ- أن يكون بدلاً مِن (مَن) الموصوله في قوله: ﴿ مِّمَّنْ ﴾، وأُوردَ على هذا الوجه أن (الرحمنِ) مشتق، والإبدال بالمشتقّ ضعيف، وأُجيبَ بأن (الرحمنِ) وإن كان مشتقّاً إلا أنه جرى مجرى الجوامد لكثرة إيلائه العوامل، فصار كالأعلام[3].

---

(١) مجموعة الشافية: حاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي ١/١٥٤، ١٥٥.

(٢) ينظر الموضع الرابع.

(٣) ينظر الموضع الخامس والعشرون.

٣- إجراء الترجِّي مجرى التمنِّي: يأتي الترجِّي على نحو التمنِّي في نصب الفعل المضارع، ومنه قوله تعالى: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ٣٦ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ﴾؛ فقد نُصب المضارع: (أطلع) بإضمار (أَنْ)؛ لوقوعه بعد الترجِّي؛ إجراءً له مُجرى التمنِّي، وهو قول ابن مالك، وتبعه السمين[١].

٤- إجراء همزة القطع مجرى همزة الوصل: تثبت همزة القطع في أوَّل الكلام وفي درْجه، وقد جاء على خلاف ذلك قوله تعالى: ﴿بِطَآئِنُهَا مِنۡ إِسۡتَبۡرَقٖ﴾؛ حيث قُرئ بكسر النون في ﴿مِنۡ﴾ وحذْف الهمزة بعدها في الدَّرج، واستُشكلت هذه القراءة من جهة أن الأسماء لا تُحذف همزتها؛ لأنها قطع، وأُجيبَ بأن همزة القطع جرت مجرى همزة الوصل، فحُذفت في الدَّرج كما تُحذف فيه همزة الوصل[٢].

٥- إجراء الأصلي مجرى الزائد: قد تسري أحكام الحرف الزائد على الحرف الأصلي حين يقع التشابه بينهما، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَرۡسِلۡ فِي ٱلۡمَدَآئِنِ حَٰشِرِينَ﴾؛ فقد قيل إن الياء في (مدينة) أصلية؛ لأنها من (دِينَ) إذا مُلِك، وكان الأصل ألا تُهمز، لكنها أُشبهت الياء الزائدة في (صحيفة) فجرت مجراها[٣].

---

(١) ينظر الموضع التاسع والعشرون.
(٢) ينظر الموضع السادس والثلاثون.
(٣) ينظر الموضع السابع والثلاثون.

ثانياً: وجود لغةٍ من لغات العرب:

حين نُنعم النظر في مسائل هذه الظاهرة نجد لغات العرب من المسوِّغات التي عُوِّل عليها في توجيه اللفظ القرآني؛ فربما يأتي من القراءات ما ظاهرُه مخالفة الأصل ثم يُوجد من لغات العرب ما يمكن إجراء القراءة عليه، وقد ألفيتُ من اللغات التي يتردّد ذكرها ما يلي:

١- في لغة قيس عيلان: تجري (شهد) مجرى (قال)، وعلى هذا اللغة خُرِّج قوله تعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ بكسر همزة (أنّ) في قراءة[١].

٢- في لغة سليم: يجري القول مجرى الظنّ مطلقاً، وعلى هذه اللغة خُرِّج قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ﴾ بفتح همزة (إنّ) في قراءة[٢].

٣- في لغة هُذيل: يجري الحرف المعتل في الجمع مجرى الصحيح، فيُقال في (بَيْضَة: بَيَضَات) بفتح العين، كما يُقال في (جَفْنة: جَفَنَات)، وعلى هذه اللغة خُرِّجت قراءة: "ثَلَاثُ عَوَرَاتٍ لكم"[٣].

٤- في لُغَيّةٍ: يجري نحو(بُستان) في الجمع مجرى جمع السلامة، فيُقال: (بساتون)، وعلى هذه اللغة خُرِّجت قراءة: "وما تنزَّلتْ به الشَّيَاطُونَ"[٤].

---

(١) ينظر الموضع التاسع.
(٢) ينظر الموضع التاسع.
(٣) ينظر الموضع الرابع والثلاثون.
(٤) ينظر الموضع الخامس والثلاثون.

وتحسن الإشارة إلى أن هذه اللغات وما كان على نحوها تخالف ما كان عليه الكثير ودرج عليه الاستعمال، وربما وُصف بعضها بالرداءة والقلّة، غير أن من النحويين من توسّع في اللغات فأجاز اقتياسها، ورأى استعمالها سائغاً وإن قلّت أو خرجتْ عن مألوف القواعد ما دام أنها لغةٌ لقبيلة، ويأتي في طليعة هؤلاء النحويين أبو حيان وأبو إسحاق الشاطبي[1].

وإنما أثرتُ هذه المسألة لأجل أَنْ أُبيِّن أن القراءات التي سيقت في الأمثلة السابقة وما كان على نحوها جاءت في ظاهرها على خلاف المألوف، وقد خرّجها العلماء على أنها جرت مجرى لغاتٍ لقبائل، واللغات- كما هو معلومٌ- منها ما هو كثير الاستعمال، ومنها ما هو قليلُه، والمطَّرد من القواعد إنما بُني على الكثير، وقد يُوصف ما عداه بالشذوذ، أويُخصُّ بالضرورة، وأرى أن المنهج الوسط في التعامل مع هذه القراءات أن تُقبل على اختلافها ما دام أنها جرت على لغةٍ لقبيلة، ولكن لا يُقتاس إلا ما جاء منها على الكثير، لأن القياس إنما يكون على أجود اللغتين وأسعهما روايةً، وقد فَصَلَ ابن جني في هذه المسألة بقوله الشهير في باب اختلاف اللغات وكلُّها حجة: "وليس لك أن تردَّ إحدى

(١) ينظر التذييل والتكميل ٢٨/٢، والمقاصد الشافية ٤٨٤/٦، وينظر تفصيل المسألة بشكلٍ موسَّع في بحث: تقعيد اللغات في النحو العربي: ١٨٥ _١٦٠، ضمن مجلة العلوم العربية، العدد السادس والثلاثين، رجب ١٤٣٦ه.

اللغتين بصاحبتها ؛ لأنها ليست أحقّ بذلك من رسيلتها ، لكن غايةُ مالك في ذلك أن تتخيّر إحداهما ، فتقويّها على أختها ، وتعتقد أن أقوى القياسين أقبلُ لها ، وأشدُّ أنساً بها"[1] إلى أن قال : "فأمّا أن تقلَّ إحداهما جدّاً ، وتكثر الأخرى جدّاً ، فإنك تأخذ بأوسعهما رواية ، وأقواهما قياساً ؛ ألا تراك لا تقول : (مررت بَكَ) ولا (المال لِك) قياساً على قول قضاعة : (المال لِه ، ومررتُ بَه)؟"[2].

* * *

(١) الخصائص ٢/ ١٠ .

(٢) الخصائص ٢/ ١٠ .

المبحث الثالث: موقف النحويين من إجراء الشيء في القرآن وقراءاته مجرى غيره.

يتجلَّى موقف النحويين من هذه الظاهرة في ضوء ثلاثة مطالب:

الأول: بواعث دفعتْهم إلى إجراء الشيء مجرى غيره.

من خلال تتبُّع هذه الظاهرة في مبثوثات كتب التفسير وإعراب القرآن يتبيَّن أن هناك بواعث عدَّة، قد يُعمد من أجلها إلى إجراء الشيء مجرى غيره، ولعلَّ أبرز ما يمكن ذكره من هذه البواعث عند النحويين ما يلي:

١- تسويغ ما خالف الأصل:

ذكرتُ في مقدِّمة هذا البحث أن أكثر ما يُجرى الشيء مجرى غيره عند تسويغ ما جاء على خلاف الأصل من القراءات القرآنية والتوجيهات الإعرابية، وذلك بحملها على وجهٍ مقبول، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿ثَلَٰثُ عَوۡرَٰتٖ لَّكُمۡ﴾ فقد قُرِئت ﴿عَوۡرَٰتٖ﴾ بفتح الواو، والقياس التسكين؛ لأنه حرف معتلٌّ، وأجاب أبو حيان بأن المعتلَّ جرى مجرى الصحيح، نحو: (جَفْنَة وجَفَنات)[1].

وفي قوله تعالى: ﴿لَا تَثۡرِيبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡيَوۡمَ﴾ ذهب الزمخشري إلى أن الظرف وهو ﴿ٱلۡيَوۡمَ﴾ متعلِّق بـ﴿تَثۡرِيبَ﴾ ويردُ على هذا القول أن

(١) ينظر الموضع الرابع والثلاثون.

﴿ٱلْيَوْمَ﴾ لو كان متعلّقاً بـ﴿تَثْرِيبَ﴾ لما بُني، ولوجب أن يُقال: لا تثريباً؛ لأنه صار شبيهاً بالمضاف، مثل: (لا خيراً من زيد عندنا)، وأُجيبَ بأن ﴿تَثْرِيبَ﴾ ليس مبنيّاً، بل هو معرب منوَّن؛ لكونه شبيهاً بالمضاف، ولكنْ نُزع منه التنوين لأنه جرى مجرى المضاف لشبهه به[1].

٢- التوسُّع في الاستعمال:

ربّما يُعمد إلى إجراء الشيء مجرى غيره من أجل التوسُّع في الاستعمال، وذلك بإخراج اللفظ عن استعماله الأصليّ إلى استعمالٍ آخر، وهذا كثير، ومن أمثلته: (قعد)، و(ساء)؛ فأمّا (قعد) فهو فعلٌ لازم، لكن الزمخشري أجاز أن يُتَّسع فيه فيجري مجرى (صار)، ويُنصب ما بعده على أنه خبر، وعدَّ من ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا﴾[2].

وأمّا (ساء) فأصلُه التعدِّي والتصرُّف، نحو: (عندي ما ساءه، وما يسوءه)، ولمَّا أُريد به المبالغة في الذَّمِّ أُجري مُجرى (بئس)، فأُضمر له فاعل مفسَّر بنكرة منصوبة على التمييز، نحو: ﴿وَمَن يَكُنِ ٱلشَّيْطَٰنُ لَهُۥ قَرِينًا فَسَآءَ قَرِينًا﴾[3].

---

(١) ينظر الموضع الثاني عشر.

(٢) ينظر الموضع الثامن.

(٣) ينظر الموضع الثالث والعشرون.

٣- ترجيح أحد الوجهين:

قد يأتي اللفظ على وجهين محتملين، ثمَّ يُجرى أحدهما مُجرى غيره من أجل تغليبه على الوجه الذي يُقابله، وهذا ظاهرٌ في قوله تعالى: ﴿أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًا﴾ ؛ فقد قُرئ ﴿أَيُّكُمْ﴾ بالرفع على الابتداء كما في الآية، وبالنصب على الاشتغال، ويرى الأخفش أنّ أسماء الاستفهام تجري مجرى الأسماء المسبوقة بأداة استفهام، نحو: (أزيداً ضربته؟) في ترجيح إضمار الفعل، فكان النصب في ﴿أَيُّكُمْ﴾ أولى عنده من الرفع[1].

٤- نقض أحد الوجهين:

وهذا عكس الحال التي تقدَّمت؛ ومنه ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ﴾ ؛ فجملة ﴿قَدْ خَلَتْ﴾ تحتمل وجهين؛ أحدهما: أن تكون في محلّ رفع صفة لـ﴿رَسُولٌ﴾ والآخر: أن تكون في محلّ نصب على الحال من الضمير المستكنّ في ﴿رَسُولٌ﴾ والثاني من الاحتمالين منقوضٌ عند السمين بأن رسولاً يجرى مجرى الجوامد، فلا يتحمَّل ضميراً[2]

---

(١) ينظر الموضع الخامس عشر.

(٢) ينظر الموضع السابع.

الثاني: خلافهم فيما عُدَّ جارياً مجرى غيره:

اتَّضح في المبحث الأول من هذه الدراسة أن إجراء الشيء مجرى غيره من الجوانب المهمة التي استُند عليها في توجيه الأقوال الإعرابيّة والقراءات القرآنيّة، ولكنّ هذا لا يعني أن تلك التوجيهات قطعيّةٌ محتّمة، بل تبقى اجتهاداتٍ محتملة، وبعضُها مما وقع فيه الخلاف، ومن جملة ذلك ما يلي:

١- إجراء (فَقَدَ) مجرى (صار):

يرى الزمخشري أن (قَعَدَ) تجري مجرى (صار)، وأنّ ما بعدها يُنصب على أنه خبر، وعدَّ من ذلك قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا ﴾ وهذا خلاف ما يراه البصريون؛ فقد ذهبوا إلى أن (قَعَدَ) لا يطّرد إجراؤها مُجرى (صار)؛ لأنها ليست من أخوات (كان)[1].

٢- إجراء(ساء) مجرى (بئس):

جرت (ساء) مجرى (بئس) في نحو قوله تعالى: ﴿وَمَن يَكُنِ ٱلشَّيْطَانُ لَهُۥ قَرِينًا فَسَآءَ قَرِينًا ﴾، فأُضمر فيها فاعلٌ مفسَّرٌ بنكرةٍ منصوبةٍ بعده على التمييز وهو ﴿ قَرِينًا ﴾.

---

(١) ينظر الموضع الثامن.

ويرى بعضهم أن (ساء) لم تجر مجرى (بئس)، بل هي فعلٌ متعدٍّ حُذف مفعوله، و﴿قَرِينًا﴾ منصوب على الحال أو القطع ، والتقدير: فساءه، أي فساء الشيطانُ مصاحبَهُ[1].

٣- إجراء اسم الفعل مجرى الفعل مطلقاً:

ذهب الكوفيون إلى أن أسماء الأفعال تجري مجرى الأفعال مطلقاً، ومعنى هذا: أنها تعمل متقدِّمةً ومتأخِّرةً ومضمرة، وخُرِّج على مذهبهم قول الزمخشري: إن ﴿ذَٰلِكُمْ﴾ في قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكُمْ فَذُوقُوهُ﴾ على تقدير: عليكم ذلكم، فأُضمر اسم الفعل.

وهذا التخريج لا يتفق مع ما يراه البصريون؛ فهم يرون أن أسماء الأفعال فرعٌ عن الفعل في العمل، ولو جاز أن تجرى مجرى الفعل مطلقاً لكان في ذلك تسويةٌ بين الفرع والأصل[2].

الثالث: آراؤهم فيما حُكم بإجرائه مجرى غيره:

تفاوتت الأحكام في هذا الموضوع، ويمكن تصنيفها عند النحويين إلى ثلاثة أقسام:

الأول: أحكامٌ مستساغة:

وهي الأحكام التي لها ما يعضدها من النظائر ونحوها، ومن أمثلتها: الحكم بإجراء ما لا يعقل مجرى ما يعقل، وذلك في قوله تعالى:

---

(١) ينظر الموضع الثالث والعشرون.

(٢) ينظر الموضع السابع والعشرون.

﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾ فقد أُجري على هذه الأشياء حكم العاقل فجُمعت جمع مذكَّر سالماً، وهذا كثيرٌ شائعٌ في كلامهم – كما يقول الزمخشري - ومنه قوله تعالى: ﴿كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾ وقوله تعالى: ﴿فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾ وقوله تعالى: ﴿إِذِ الْقُلُوبُ لَدَى الْحَنَاجِرِ كَاظِمِينَ﴾[1]

الثاني: أحكامٌ شاذّة:

وهي الأحكام التي جاءت على وجهٍ يُخالف ما درج عليه كلام العرب، ومن أمثلتها: الحكم بإجراء المصدر مجرى الفعل، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا﴾، فقد قُرئ بفتح ﴿حِينِ﴾ وخُرِّج على أن المصدر - وهو ﴿غَفْلَةٍ﴾ - جرى مجرى الفعل، فبُني الظرف لمّا أُضيف إليه وكأنه قيل: على حينَ غَفَلَ أهلُها، وهذا حكمٌ غريب، وصفه أبو حيان بالشذوذ[2].

الثالث: أحكامٌ مختلف فيها:

وهي الأحكام التي تُقبل في مذهب دون آخر، وقد ذكرتُ منها إجراء (قَعَدَ) مجرى (صار)، وإجراء (ساء) مجرى (بئس)، وإجراء اسم الفعل مجرى الفعل مطلقاً[3].

* * *

(١) ينظر الموضع الأول.
(٢) ينظر الموضع العشرون.
(٣) ينظر المطلب السابق..

الخاتمة:

في خاتمة هذا البحث أُدوِّن أبرز ما توصّلتُ إليه من نتائج:

١- تتسم العربية بأنها لغةٌ تتصرَّف في ألفاظها وأساليبها، ومن مظاهر ذلك أن يُنقل اللفظ من وضعٍ إلى وضعٍ آخر فيجري مجراه.

٢- أشار النحويون إلى هذا اللون من التصرف، وأفاد منه المفسِّرون والمعربون في توجيه القرآن الكريم وقراءاته.

٣- أكثر ما يدعو للحكم بإجراء الشيء مجرى غيره هو تسويغ ما ظاهرُه مخالفة الأصل من القراءات القرآنيَّة والتوجيهات الإعرابيَّة.

٤- لإجراء الشيء مجرى غيره بواعث أخرى تأتي في مرحلةٍ تاليةٍ لتسويغ مخالفة الأصل، ومن هذه البواعث: التوسُّع في الاستعمال، وترجيح أحد الوجهين المحتملين أو نقضه.

٥- قد تُوجد علاقةٌ ظاهرةٌ تربط بين الشيء وما أُجري عليه، ومن هذه العلاقات: التشابه في اللفظ، والتوافق في المعنى، والتوافق في الحكم، والتقارب في الاستعمال، والتوحُّد في الجنس.

٦- من العلاقات التي تربط بين الشيء وما أُجري عليه ما يمكن تسميتُه بعلاقة الضِّدّ؛ فيُجرى الشيء مجرى ضدِّه، كإجراء المضمر مجرى المظهر، وإجراء المشتق مجرى الجامد، وإجراء الترجِّي مجرى التمنِّي، وإجراء همزة القطع مجرى همزة الوصل.

٧- ربما يأتي من القراءات ما ظاهرُه مخالفة الأصل ثم يُوجد من لغات العرب ما يمكن إجراء القراءة عليه، كإجراء (شهد) مجرى (قال) في

لغة قيس عيلان، وإجراء القول مجرى الظَّنّ في لغة سليم، وإجراء الحرف المعتلّ مجرى الصحيح في لغة هذيل.

٨- قد يقع الخلاف فيما عُدَّ جارياً من الألفاظ مجرى غيره، كخلافهم في إجراء (قَعَدَ) مجرى (صار)، وخلافهم في إجراء (ساء) مجرى (بئس)، وخلافهم في إجراء اسم الفعل مجرى الفعل مطلقاً.

٩- المواضع التي حُكم فيها بإجراء الشيء مجرى غيره ليست على مستوىً واحد؛ فمنها ما هو مستساغ، ومنها ما هو شاذّ، ومنها ما هو مختلفٌ فيه.

تلك أهمُّ نتائج البحث، والحمد لله أولاً وآخرا.

* * *

ثبت المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم.
- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، لعبد اللطيف الزبيدي، تحقيق الدكتور طارق الجنابي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، الطبعة الأولى ١٤٠٧- ١٩٨٧م.
- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، للبنا، حقّقه الدكتور شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب - بيروت، مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.
- الإحكام في أصول الأحكام، للآمدي، علّق عليه الشيخ عبد الرزاق عفيفي، دار الصميعي، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق الدكتور رجب عثمان محمد، مراجعة الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م.
- إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، لأبي السعود، تحقيق عبد القادر أحمد عطا، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض.
- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، للشوكاني، تحقيق أبي حفص سامي بن العربي الأثري، دار الفضيلة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
- أساس البلاغة، للزمخشري، قراءة وضبط وشرح الدكتور محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م.

- أسرار العربية، للأنباري، عُني بتحقيقه محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، ١٣٧٧هـ- ١٩٥٧م.
- الاشتقاق، لابن دريد، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة.
- الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.
- إعراب القراءات الشواذ، للعكبري، حقّقه الدكتور عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، المكتبة الأزهرية للتراث، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- إعراب القرآن، للنحاس، تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد، عالم الكتب، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، للأنباري، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، لمحمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي.
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل، للبيضاوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت
- أوضح المسلك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، ومعه عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، لمحمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣ م.
- بدائع الفوائد، لابن قيم الجوزية، تحقيق علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ.

- البيان في غريب إعراب القرآن، للأنباري، تحقيق الدكتور طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.
- تاج العروس من جواهر القاموس، للزبيدي، اعتنى به الدكتور عبد المنعم خليل إبراهيم، والأستاذ كريم سيد محمد محمود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- تاريخ مدينة السلام (تاريخ بغداد)، للخطيب البغدادي، حقّقه الدكتور بشّار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.
- التبصرة والتذكرة، للصيمري، تحقيق الدكتور فتحي أحمد مصطفى علي الدين، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.
- التبيان في إعراب القرآن، للعكبري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، للعكبري، تحقيق ودراسة الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
- التذكرة في القراءات الثمان، لأبي الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غَلبون المقري الحنبلي، دراسة وتحقيق الدكتور أيمن رشدي سويد، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار كنوز إشبيليا، الرياض.

- التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد الأزهري، دراسة وتحقيق الدكتور عبد الفتاح بحيري إبراهيم، الزهراء للإعلام العربي، الطبعة الأولى١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
- تعبير (يجري مجرى في التأليف النحوي)، لعلاء التميمي، موقع مجمع اللغة العربية

www.m-a-arabia.com/vb/showthread.php?t=١٢٥٦٥
- التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسي، تحقيق وتعليق الدكتور عوض بن حمد القوزي، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ- ١٩٩١م.
- التفسُّح في اللغة، رواية أبي الحسين عبد الله بن محمد بن سفيان النحوي، تحقيق الدكتور عادل هادي العبيدي، دار دجلة، الطبعة الأولى ٢٠١١م.
- تفسير البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، دراسة وتحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.
- تفسير البيضاوي = أنوار التنزيل وأسرار التأويل.
- تفسير التحرير والتنوير، لمحمد الطاهر ابن عاشور، الدار التونسية، تونس، ١٩٨٤م.
- تفسير الثعلبي = الكشف والبيان عن تفسير القرآن.
- تفسير أبي السعود = إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم.
- التفسير الكبير أو(مفاتيح الغيب)، للرازي، دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ - ١٩٨١ م.

- تفسير النسفي = مدارك التنزيل وحقائق التأويل.
- تقعيد اللغات في النحو العربي، للدكتور إبراهيم بن سليمان المطرودي، ضمن مجلة العلوم العربية، العدد السادس والثلاثون، ١٤٣٦ هـ.
- تهذيب اللغة، لأبي منصور الأزهري، تحقيق عبد السلام هارون، دار القومية العربية للطباعة، ١٣٨٤هـ- ١٩٦٤م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي، تحقيق أحمد محمد عزوز، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.
- التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو الداني، عُني بتصحيحه أوتو برتزل.
- الجامع الصحيح المسمّى صحيح مسلم، دار الجيل، بيروت، دار الآفاق الجديدة- بيروت.
- الجامع لأحكام القرآن، ، للقرطبي، تحقيق الدكتور محمد رضوان عرقسوسي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.
- الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، حقّقه وصحّحه وخرّج شواهده إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.

- الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي، حقّقه بدر الدين قهوجي، وبشير حويجبالي، دار المأمون للتراث.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر البغدادي، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الرابعة ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.
- الخصائص، لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، المكتبة العلمية.
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، للشيخ محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة الثالثة ١٤٣٢هـ- ٢٠١١م.
- ديوان النابغة الذبياني، تحقيق محمد نعيم بربر، دار الكتب العصرية، صيدا، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م.
- ديوان أبي الأسود الدؤلي، صنعة أبي سعيد السكري، تحقيق محمد حسن آل ياسين، دار الهلال، الطبعة الثانية، ١٩٩٨م.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني، للمالقي، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة الثالثة ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.
- رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب، لتاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي، تحقيق وتعليق ودراسة الشيخ علي محمد معوض، والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، عالم الكتب.

- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، للألوسي، عُني بنشره وتصحيحه السيد محمود شكري الألوسي، إدارة الطباعة المنيرية، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- زاد المسير في علم التفسير، لأبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي، المكتب الإسلامي.
- الزاهر في معاني كلمات الناس، لأبي بكر الأنباري، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، بيروت، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.
- السبعة في القراءات، لابن مجاهد، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٠٠ هـ.
- شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد، والدكتور محمد بدوي المختون، دار هجر، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.
- شرح كافية ابن الحاجب، للرضي، دراسة وتحقيق الدكتور حسن بن محمد الحفظي، والدكتور يحيى بشير مصري، عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى.
- شرح شافية ابن الحاجب، لرضي الدين الاستراباذي، مع شرح شواهده، لعبد القادر البغدادي، حقّقه وضبط غريبه وشرح مبهمه محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت.

- شرح شافية ابن الحاجب في علم الصرف، لركن الدين الاستراباذي، تحقيق الدكتور عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.
- شرح ألفية ابن مالك، لابن عقيل، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، لمحمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، الطبعة العشرون ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.
- شرح قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الحادية عشرة ١٣٨٣هـ- ١٩٦٣م.
- شرح الكافية الشافية، لابن مالك، حقّقه الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.
- شرح كتاب سيبويه، للسيرافي، تحقيق أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م.
- شرح المفصل، لابن يعيش، عالم الكتب - بيروت، مكتبة المتنبي- القاهرة.
- شرح المقرب المسمى التعليقة، لابن النحاس الحلبي، دراسة وتحقيق الدكتور خيري عبد الراضي عبد اللطيف، مكتبة دار الزمان، المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لابن مالك، تحقيق الدكتور طه محسن، مكتبة ابن تيمية.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، للجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة ١٩٩٠م.

- صحيح البخاري، المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، إستانبول، تركيا.
- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية في علم التفسير، للشوكاني، عالم الكتب.
- الفروق اللغوية، لأبي هلال العسكري، تحقيق محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة، القاهرة.
- الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها، لأبي القاسم يوسف بن علي بن جبارة الهذلي، تحقيق جمال بن السيد بن رفاعي الشايب، مؤسسة سما للنشر، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م،
- الكامل في اللغة والأدب، للمبرد، مراجعة لجنة من المحقين، مؤسسة المعارف، بيروت.
- كتاب سيبويه، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للزمخشري، تحقيق وتعليق ودراسة الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، شارك في تحقيقه الدكتور فتحي عبد الرحمن حجازي، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، لمكي القيسي، تحقيق الدكتور محيي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩٤هـ- ١٩٧٤م.

- الكشف والبيان عن تفسير القرآن، للثعلبي، تحقيق الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة الأستاذ نظير الساعدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م.
- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، للكفوي، عُني به الدكتور عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
- اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري، تحقيق غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، - بيروت، دار الفكر- دمشق ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.
- لسان العرب، لابن منظور، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى.
- اللمع، لابن جني، حقّقه فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت.
- ما جرى مجرى العاقل في القرآن، موقع مقالات إسلام ويب http://www.google.com.sa/url?url=http://articles.islamweb.net/Media/index.php
- مجالس ثعلب، شرح وتحقيق عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، الطبعة السادسة ٢٠٠٦م.
- مجمع الأمثال، للميداني، دار المعاونية الثقافية للآستانة الرضوية.
- مجموع أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج، وعلى أبيات مفردات منسوبة إليه، اعتنى بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة، الكويت.

- مجموعة الشافية في علمي التصريف والخط، حققها واعتنى بها محمد شاهين، دار الكتب العلمي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٣٥هـ.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جني، تحقيق علي النجدي ناصف، والدكتور عبد الحليم النجار، والدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٣٨٦هـ.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية، تحقيق عبد السلام عبدالشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.
- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، لابن خالويه، عُني بنشره ج. برجشترا، المطبعة الرحمانية بمصر، ١٩٣٤م.
- مدارك التنزيل وحقائق التأويل، للنسفي، تحقيق الشيخ مروان محمد الشعار، دار النفائس، بيروت، ٢٠٠٥ م.
- المذكر والمؤنث، لابن التستري الكاتب، حقّقه وقدّم له وعلّق عليه الدكتور أحمد عبد المجيد هريدي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطي، شرح وتعليق محمد جاد المولى بك، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجادي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٧م.

- المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق الدكتور محمد كامل بركات، مركز إحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، الطبعة الثانية ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.
- مشكل إعراب القرآن، لمكي القيسي، حقّقه وعلّق عليه ياسين محمد السوّاس، اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، الطبعة الثالثة ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.
- المصباح المنير، للفيومي، دار القلم، بيروت.
- معاني القرآن، للأخفش، تحقيق الدكتورة هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤١١هـ- ١٩٩٠م.
- معاني القرآن، للفراء، تحقيق ومراجعة الأستاذ محمد علي النجار، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة، الطبعة الثالثة ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م.
- معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، شرح وتحقيق الدكتور عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.
- معجم القراءات، للدكتور عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين، دمشق، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م.
- المعجم الوسيط، إصدار مجمع اللغة العربية في القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الرابعة ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام، حقّقه وعلّق عليه الدكتور مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، راجعه سعيد الأفغاني، دار الفكر، الطبعة الثالثة ١٩٧٢م.

- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، للشاطبي، تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، المشهور بشرح الشواهد الكبرى، لبدر الدين العيني، تحقيق الدكتور علي محمد فاخر، وآخرين، دار السلام، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ- ٢٠١٠م.
- المقتصد في شرح التكملة، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق الدكتور أحمد بن عبد الله بن إبراهيم الدويش، عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.
- المقتضب، لأبي العباس المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، الطبعة الثالثة ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.
- المنصف، لابن جني، تحقيق إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، دار إحياء التراث القديم، الطبعة الأولى ١٩٥٤م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.
- الوساطة بين المتنبي وخصومه، لعلي بن عبد العزيز الجرجاني، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، منشورات عيسى البابي الحلبي، ١٣٨٦هـ- ١٩٦٦م.

- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لابن خلكان، حقّقه الدكتور إحسان عباس، دار صادر، بيروت.

* * *

- Al-Zubaydī, A. (1987). E'tilāf al-nusra fī ekhtilāf nuhāt al-kūfa wa al-basra (1st ed.). T. Al-Janābī (Ed.). Cairo: Maktabat Al-Nahdha Al-‘Arabiyya.

- Al-Zubaydī, M. (n.d.). Tāj al-arūs min jawāhir al-qāmūs. A. Ibrāhīm & K. Mahmūd (Eds.). Beirut: Dār Al-Kutub Al-‘Ilmiyya.

* * *

- Al-Ukbarī, A. (1979). Al-tibyān fī irāb al-Qur'ān (1st ed.). Beirut: Dār Al-Kutub Al-‘Ilmiyya.

- Al-Ukbarī, A. (1986). Mathāhib al-nahawiyyīn al-basriyyīn wa al-kūfiyyīn (1st ed.). A. Al-Othaymin. Beirut: Dār Al-Gharb Al-Islāmī.

- Al-Ukbarī, A. (2001). Al-lubāb fī ilal al-binā wa al-irāb. Gh. Tulaymāt (Ed.). Damascus: Dār al-Fikr.

- Al-Ukbarī, A. (2003). Irāb al-qirā'āt al-shawāth. A. ‘Abdul-Hamīd (Ed.). Cairo: Al-Maktaba Al-Azhariyya Lil-Turāth.

- Al-Zajjāj, I. (1988). Ma‘ānī al-Qur'ān wa irābuh (1st ed.). A. Mu‘awadh & A. Shalabī (Eds.). Beirut: ‘Aalam Al-Kutub.

- Al-Zamakhsharī, M. (1998). Al-kashāf ‘an haqā'iq ghawāmidh al-tanzīl wa ‘uyūn al-aqāwīl fī wujūh al-ta'wīl. (1st ed.). A. Abdul-Mawjūd et al (Eds.). Riyadh: Obeikan Bookstore.

- Al-Zamakhsharī, M. (2009). Asās al-balāgha (1st ed.). M. Al-Turayfī (Ed.). Beirut: Dār Sādir.

- Al-Suyūtī, J. (1987). Al-muzhir fī ‘ulūm al-lugha wa anwā‘ihā. M. Almawlā-Bek et al (Eds.). Beirut: Dār Al-Kutub Al-‘Ilmiyya.

- Al-Suyūtī, J. (1998). Ham‘ al-hawāmi‘ (1st ed.). A. Shams-Aldīn (Ed.). Beirut: Dār Al-Kutub Al-‘Ilmiyya.

- Tha‘lab, A. (2006). Majālis Tha‘lab (6th ed.). A. Hārūn (Ed.). Cairo: Dār Al-Ma‘ārif.

- Al-Tamīmī, A. (2016, January, 9). Ta‘bīr yajrī majrā fī al-talīf al-nahawī. Retrieved from www.m-a-arabia.com/vb/showthread.php?t=12565

- Al-Tastarī, S. (1983). Irtishāf al-darab min lisān al-‘Arab (1st ed.). A. Harīdī (Ed.). Cairo: Maktabat Al-Khānjī.

- Al-Tha‘labī, A. (2002). Al-kashf wa al-bayān ‘an tafsīr al-Qur'ān. M. Ibn-'Aāshūr (Ed.). Beirut: Dār Ihyā Al-Turāth Al-‘Arabī.

- Al-Tha‘labī, A. (n.d.). Al-kashf wa al-bayān ‘an tafsīr al-Qur'ān.

- Udhaima, M. (2004). Dirasāt li-uslūb al-Qur'ān al-karīm. Cairo: Dār Al-Hadīth.

- Al-Sabbān, M. (1992). Hāshiyat al-sabbān alā sharh al-ashmūnī alā alfiyyat ibn Mālik (1st ed.). I. Shams-Aldīn (Ed.). Beirut: Dār Al-Kutub Al-‘Ilmiyya.

- Al-Sabkī, A. (n.d.). Raf‘ al-hājib ‘an mukhtasar ibn al-hājib. A. Mu‘awadh & A. Abdul-Mawjūd (Eds.). Beirut: ‘Aalam Al-Kutub.

- Al-Shātibī, I. (2007). Al-maqāsid al-shāfia fī sharh al-khulāsa al-kāfia (1st ed.). A. ‘Othaymīn et al (Eds.). Makkah: Institute of Scientific Research and Revival of Islamic Heritage, Umm Al-Qura University.

- Al-Shawkānī, M. (1994). Fath al-qadīr (1st ed.). Beirut: Dār Ibn Kathīr.

- Sībaweh, A. (n.d.). Al-kitāb (1st ed.). A. Hārūn (Ed.). Beirut: Dār Al-Jīl.

- Al-Sīrāfī, A. (2008). Sharh al-sīrāfī li-kitāb Sībaweh (1st ed.). A. Mahdalī & A. Ali (Eds.). Beirut: Dār Al-Kutub Al-‘Ilmiyya.

- Al-Sukkarī, S. (1998). Diwān abī al-aswād al-dualī (2nd ed.). M. Al-Yasīn (Ed.). Cairo: Dār Al-Hilāl.

- Al-Sumayrī, A. (1982). Al-tabsira wa al-tathkira (1st ed.). F. Ali-Aldīn (Ed.). Damascus: Dār al-Fikr.

- Al-Nahhās, A. (1988). Irāb al-Qur'ān. Z. Zāhid (Ed.). Beirut: Aālam Al-Kutub.

- Al-Nasfī, A. (2005). Madārik al-tanzīl wa haqā'iq al-ta'wīl. M. Al-Sha‘ār (Ed.). Beirut: Dār Al-Nafāis.

- Al-Nasfī, A. (n.d.). Madārik al-tanzīl wa haqā'iq al-ta'wīl.

- Al-Qaysī, M. (1974). Al-kashf ‘an wujūh al-qira'āt al-sab‘ wa ‘ilalihā wa hajmahā. M. Ramadhān (Ed.). Damascus: Mujamma‘ Al-Lugha Al-‘Arabiyya.

- Al-Qaysī, M. (2002). Mushkil irāb al-Qur'ān (3rd ed.). Y. Al-Sawās (Ed.). Damascus: Al-Yamāma Lil-Tibā‘a Wa Al-Nashr Wa Al-Tawzī‘.

- Al-Qurtubī, M. (2006). Al-jāmi li-ahkām al-Qur'ān (1st ed.). M. Irqsūsī (Ed.). Beirut: Muassasat Al-Risāla.

- Al-Radhi, M. (n.d.). Sharh al-kāfia al-shāfia (1st ed.). A. Hafdhī & Y. Masrī (Eds.). Riyadh: Deanship of Scientific Research, Imam Muhammad Ibn Saud Islamic University.

- Al-Rāzī, M. (1981). Mafātīh al-ghayb (1st ed.). Beirut: Dār al-Fikr.

- Al-Matrūdī, I. (2005). Ta‘qīd al-lughāt fī al-nahū al-‘arabī. Majallat Al-‘Ulūm Al-‘Arabiyya, (36).

- Al-Maydānī, A. (n.d.). Majma‘ al-amthāl. (n.p.): Dār Al-Mu‘āwiniyya Al-Thaqāfiyya Lil-Astāna Al-Radawiyya.

- Al-Mibrad, M. (1994). Al-muqtadhab (3rd ed.). Udhaima, M. (Ed.). Cairo: Lajnat Ihyā Al-Turāth Al-‘Islāmī.

- Al-Mibrad, M. (n.d.). Al-kāmil fī al-lugha wa al-adab. Beirut: Muassasat Al-Ma‘ārif.

- Al-Mūrādī, H. (1992). Al-janā al-dānī fī hurūf al-ma‘ānī (1st ed.). F. Qabāwa & N. Fādhil (Eds.). Beirut: Dār Al-Kutub Al-‘Ilmiyya.

- Muslim, M. (1964). Al-jāmi al-sahīh (2nd ed.). Beirut: Dār Al-Jīl.

- Mustafā, I. et al (2004). Al-mu‘jam al-wasīt (4th ed.). Cairo: Maktabat Al-Shurūq Al-Duwaliyya.

- Al-Nahawī, A. (2011). Al-tafassuh fī Al-lugha (1st ed.). A. Al-‘Obaydī (Ed.). Baghdad: Dār Dijla.

- Islam Web. (n.d.). Ma jarā majrā al-'āqil fī al-Qur'ān. Retrieved from http://www.google.com.sa/url?url=http://articles.islamweb.net/Media/index.php

- Al-Jarjānī, A. (1966). Al-wasāta bain al-mutanabbī wa khusūmuh. M. Ibrāhīm & A. Al-Bajāwi (Eds.). (n.p.): Īsā al-Bābi al-Halabi.

- Al-Jarjānī, A. (2007). Sharh al-kāfia al-shāfia (1st ed.). A. Al-Dawīsh (Ed.). Riyadh: Deanship of Scientific Research, Imam Muhammad Ibn Saud Islamic University.

- Al-Jawharī, I. (1990). Al-sihāh tāj al-lugha wa sihāh al-‘arabiyya (4th ed.). A. ‘Attār (Ed.). Beirut: Dār Al-‘Ilm.

- Al-Kafawī, A. (1998). Al-kulliyāt mu‘jam fī al-mustalahāt wa al-furūq al-lughawiyya (2nd ed.). A. Darwīsh & M. Al-Masrī (Eds.). Beirut: Muassasat Al-Risāla.

- Al-Khatīb, A. (2002). Mu‘jam al-qira'āt (1st ed.). Damascus: Dār Sa‘ad Al-Dīn.

- Al-Māliqī, A. (2002). Rasf al-mabānī fī sharh hurūf al-ma‘ānī (3rd ed.). A. Al-kharrāt (Ed.). Damascus: Dār Al-Qalam.

- Ibn-Jinnī, O. (n.d.). Al-lam‘. F. Fāris (Ed.). Kuwait: Dār Al-Kutub Al-Thaqāfiyya.

- Ibn-Khalkān, A. (n.d.). Wafiyyāt al-a‘yān wa anbā abnā al-zamān. I. ‘Abbās (Ed.). Beirut: Dār Sādir.

- Ibn-Māli, M. (1982). Sharh al-kāfia al-shāfia (1st ed.). A. Harīdī (Ed.). Damascus: Dār Al-Mamūn Lil-Turāth.

- Ibn-Mālik, M. (1990). Sharh al-tashīl (1st ed.). A. Al-Sayyid & M. Badawī (Eds.). (n.p.): Dār Hajr.

- Ibn-Mālik, M. (n.d.). Sharh al-tawdhīh wa al-tashīh li-mushkilāt al-jāmi‘ al-sahīh. T. Muhsin (Ed.). (n.p.): Maktabat Ibn Taymiyya.

- Ibn-Manzhūr, M. (n.d.). Lisān al-‘Arab (1st ed.). Beirut: Dār Sādir.

- Ibn-Mujāhid, A. (1979). Al-sab‘a fī al-qira'āt (2nd ed.). Sh. Dhayf (Ed.). Cairo: Dār Al-Ma‘ārif.

- Ibn-Qayyim, M. (2005). Badā'e al-fawāid (1st ed.). A. Al-Omrān (Ed.). Makkah Al-Mukarramah: Dār Aālam Al-Fawā'id.

- Ibn-Ya'īsh, Y. (n.d.). Sharh al-mufassal. Beirut: ‘Aālam Al-Kutub.

- Ibn-Hathlī, Y. (2007). Al-kāmil fī al-qira'āt al-‘ashr wa al-arba‘īn al-za'ida alayhā (1st ed.). J. Al-Shayib (Ed.). (n.p.): Muassasat Samā.

- Ibn-Hishām, A. (1963). Sharh qatr al-nadā wa bal al-sadā (11th ed.). M. ‘Abdul-Hamīd (Ed.). Cairo: Dār Ihyā Al-Turāth Al-‘Arabī.

- Ibn-Hishām, A. (1972). Mughnī al-labīb an kutub al-aārīb (3rd ed.). M. Al-Mubārak & M. Hamad-Allah (Eds.). Damascus: Dār al-Fikr.

- Ibn-Jinnī, A. (1934). Mukhtasar fī shawāth al-qur'ān min kitāb al-badī‘. Cairo: Al-Matba‘a Al-Rahmāniyya.

- Ibn-Jinnī, A. (1966). Al-muhtasib fī tabyīn wujūh shawāth al-qirāāt wa al-edhāh anhā. A. Al-Najdī et al (Eds.). Cairo: Lajnat Ihyā Al-Turāth Al-‘Islāmī.

- Ibn-Jinnī, O. (1954). Al-munsif (1st ed.). I. Mustafā & A. Amīn (Eds.). Beirut: Dār Ihyā Al-Turāth Al-Qadīm.

- Ibn-Jinnī, O. (n.d.). Al-Khasā'is. M. Al-najjār (Ed.). Cairo: Dār Al-Kutub al-Masriyya.

- Ibn-‘Aqīl, A. (1980). Sharh alfiyyat ibn Mālik (20th ed.). M. ‘Abdul-Hamīd (Ed.). Cairo: Dār Al-Turāth.

- Ibn-‘Aqīl, A. (2001). Al-musāid fī tashīl al-fawāid (2nd ed.). M. Barakāt (Ed.). Makkah: Institute of Scientific Research and Revival of Islamic Heritage, Umm Al-Qura University.

- Ibn-‘Atiyya, A. (2001). Al-muharrīr al-wajīz fī tafsir al-kitāb al-‘azīz (1st ed.). A. Muhammad (Ed.). Beirut: Dār Al-Kutub Al-‘Ilmiyya.

- Ibn-Aljawzī, A. (n.d.). Zād al-masīr fī ‘ilm al-tafsīr. M. Al-Alūsī (Ed.). (n.d.): Al-Maktab Al-Islāmī.

- Ibn-Alsirāj, M. (1985). Usūl al-nahū (1st ed.). A. Al-Fattali (Ed.). Beirut: Muassasat Al-Risāla.

- Ibn-Durayd, M. (n.d.). Irtishāf al-darab min lisān al-‘Arab (3rd ed.). A. Hārūn (Ed.). Cairo: Maktabat Al-Khānjī.

- Ibn-Hājib, O. (2014). Al-shāfiya fi ‘ilmay al-tasrīf wa al-khat (1st ed.). M. Shāhīn (Ed.). Beirut: Dār Al-Kutub Al-‘Ilmī.

- Al-Dānī, O. (n.d.). Al-taysīr fi al-qirā'āt al-sab‘. O. Pretzel (Ed.).

- Al-Farā, Y. (2002). Ma‘ānī al-Qur'ān (3rd ed.). M. Al-Najjār (Ed.). Cairo: Matbaat Dār Al-Kutub Wa Al-Wathāiq Al-Qawmiyya.

- Al-Fārisī, A. (1991). Al-ta‘līqa alā kitāb Sībaweh (1st ed.). A. Al-Qūzī (Ed.).

- Al-Fārisi, A. (1993). Al-hujja lil-qurrā al-sab‘ā (2nd ed.). B. Qahwajī & B. Jweyjāni (Eds.). Damascus: Dār Al-Ma'mūn Lil-Turāth.

- Al-Fayūmī, A. (2002). Al-misbāh al-munīr. Beirut: Dār Al-Qalam.

- Al-Halabī, A. (2011). Al-Durr al-masūn fī ulūm al-kitāb al-maknūn. A. Al-Kharrāt (Ed.). Damascus: Dār Al-Qalam.

- Al-Halabī, B. (2005). Sharh al-muqarrab (1st ed.). Kh. Abdul-Latīf (Ed.). Al-Madinah Al-Munawarah: Dār Al-Zamān.

- Al-Hanbalī, T. (n.d.). Al-tathkira fī al-qira'āt al-thamān. A. Suwaid. Jiddah: Al-Jamā'ā Al-Khayrīyya Litahfīzh Al-Qur'ān Al-Kārīm.

- Ibn-‘Aāshūr, M. (1984). Tafsīr al-tahrīr wa al-tanwīr (1st ed.). Tunis: Al-Dār Al-Tūnisiyya.

- Al-Baghdādī, A. (2000). Khizānat al-adab wa lub libāb lisān al-‘Arab (4th ed.). A. Hārūn (Ed.). Cairo: Maktabat Al-Khānjī.

- Al-Baghdādī, A. (2001). Tārīkh madīnat al-salām (1st ed). B. Ma‘rūf (Ed.). Beirut: Dār Al-Gharb Al-Islāmī.

- Al-Banna, A. (1987). Ettihāf fudhalā al-bashar bil-qirā'āt al-arba‘at ‘ashar. (1st ed.). Sh. Esmā‘īl (Ed.). Beirut: ‘Aalam Al-Kutub.

- Barbar, M. (Ed.). (2009). Diwān al-nābigha al-Thībānī (1st ed.). Beirut: Dār Al-Kutub Al-Asriyya.

- Barūsī, W (Ed.). (n.d.). Majmu‘ ash‘ār al-‘arab wahuwa mushtamil ‘alā diwān ruyat bin al-‘ajjāj. Kuwait: Dār Ibn Qutaybā.

- Al-Baydhāwī, N. (n.d.). Anwār al-tanzīl wa asrār al-ta'wīl. Beirut: Dār Ihyā Al-Turāth Al-‘Arabī.

- Al-Baydhāwī, N. (n.d.). Anwār al-tanzīl wa asrār al-ta'wīl. Beirut: Dār Ihyā Al-Turāth Al-‘Arabī.

- Al-Bukhārī, M. (n.d.). Al-sihāh tāj al-lugha wa sihāh al-‘arabiyya. Istanbul: Al-Maktaba Al-Islamiyya Lil-Tibā‘a Wa Al-Nashr Wa Al-Tawzi‘.

- Al-Andalusī, M. (1998). Irtishāf al-darab min lisān al-‘Arab (1st ed.). R. Muhammad (Ed.). Cairo: Maktabat Al-Khānjī.

- Al-Andalusī, M. (n.d.). Al-tathyīl wa al-takmīl fī sharh kitāb al-tashīl. H. Hindāwī (Ed.). Riyadh: Dār Kunīz Ishbīlīā.

- Al-Ansārī, I. (2003). Awdhah al-masālik ilā alfiyyat ibn Mālik. Beirut: Al-Maktaba Al-Asriyya.

- Al-Ansārī, I. (2005). Tawdhīh al-maqāsid wa al-masālik bi-sharh alfiyyat ibn Mālik (1st ed.). A. Azzūz (Ed.). Beirut: Al-Maktaba Al-Asriyya.

- Al-Astarābathī, R. (1975). Sharh shāfiat ibn al-hājib. M. Nūr-Alhasan et al (Eds.). Beirut: Dār Al-Kutub Al-‘Ilmiyya.

- Al-Astarābathī, R. (2004). Sharh shāfiat ibn al-hājib fī ‘ilm al-sarf (1st ed.). M. Al-Maqsūd (Ed.). Cairo: Maktabat Al-Thaqāfa al-Dīniyya.

- Al-Azharī, Kh. (1997). Al-tasrīh bimadhmūn al-tawdhīh (1st ed.). A. Ibrāhīm (Ed.). Riyadh: Al-Zahrā Lil-I‘lām Al-‘Arabī.

- Al-Azharī, M. (1964). Tahthīb al-lūgha. A. Harūn (Ed.). Cairo: Dār Al-Qawmiyya Al-‘Arabiyya.

- Al-Aāmadī, A. (2003). Al-ehkām fī usūl al-ahkām (1st ed.). A. Al-‘Afifī (Ed.). Riyadh: Dār Al-Sumai‘ī

- Al-Akhfash, S. (1990). Ma‘ānī al-Qur'ān (1st ed.). H. Qarā‘a (Ed.). Cairo: Maktabat Al-Khānjī.

- Al-Alūsī, H. (n.d.). Rūh al-ma‘ānī fī tafsīr al-Qur'ān al-‘azhīm wa al-sab‘ al-mathānī. M. Al-Alūsī (Ed.). Beirut: Dār Ihyā Al-Turāth Al-‘Arabī.

- Al-Anbārī, A. (1957). Asrār al-‘Arabiyya. M. Al-Baytār (Ed.). Damascus: Matbū‘āt Al-Mujamma‘ Al-‘Ilmī Al-‘Arabī.

- Al-Anbārī, A. (1980). Al-bayān fī gharīb irāb al-Qur'ān. T. Tāhā (Ed.). Cairo: General Egyptian Book Organization.

- Al-Anbārī, A. (1992). Al-zāhir fī ma‘ānī kalimāt al-nās (1st ed.). H. Al-Dhāmin (Ed.). Beirut: Muassasat Al-Risāla.

- Al-Anbārī, A. (n.d.). Al-ensāf fī masā'il al-khilāf bayn al-nahawiyyīn al-basriyyīn wa al-kūfiyyīn. Beirut: Dār Ihyā Al-Turāth Al-‘Arabī.

- Al-Andalusī, M. (1993). Tafsīr al-bahr al-muhīt (1st ed.). A. Abdul-Mawjūd et al (Eds.). Beirut: Dār Al-Kutub Al-‘Ilmiyya.

List of References:

The Holy Quran.

- Abdulhamīd, M. (2003). Eddat al-sālik ilā tahqīq awdhah al-masālik. Beirut: Al-Maktaba Al-Asriyya.

- Abdulhamīd, M. (n.d.). Al-entisāf min al-einsāf. Beirut: Dār Ihyā Al-Turāth Al-‘Arabī.

- Abū-Alsu‘ūd, M. (2000). Ershād al-fuhūl ilā tahqīq al-haq min ‘ilm al-usūl (1st ed.). S. Al-Atharī (Ed.). Riyadh: Dār Al-Fadhīla.

- Abū-Alsu‘ūd, M. (n.d.). Ershād al-‘aql al-salīm ilā mazāyā al-kitāb al-karīm. A. ‘Atā (Ed.). Riyadh: Maktabat Al-Riyadh Al-Hadītha.

- Abū-Alsu‘ūd, M. (n.d.). Ershād al-‘aql al-salīm ilā mazāyā al-kitāb al-karīm.

- Al-‘Askarī, A. (n.d.). Al-furūq al-lughawiyya. M. Salīm (Ed.). Cairo: Dār Al-‘Ilm Wa Al-Thāqafa.

- Al-‘Aynī, B. (2010). Al-maqāsid al-nahawiyya fī sharh shawāhid shurūh al-alfiyya (1st ed). A. Fākhir (Ed.). (n.p.): Dār Al-Salām.

Treating a Word from the Holy Quran and its readings in accordance with similar cases: Manifestations, Rationale, and Grammarians'position

Dr. Abdulaziz ibn Ali ibn Ahmad Al-Ghamdi
Department of Grammar, Morphology and Philology
Faculty of Arabic Language
Al-Imam Muhammad ibn Saud Islamic University

Abstract:

This topic illustrates an aspect of manipulation in Arabic, which is based on the concept of analogy whose method works by using a word in place of another, to assume the function of the original word.

Grammarians discussed this aspect, which was included in many of their linguistic issues, and which was manipulated by scholars of Arabic language and exegisists in their studies of problematic Quranic verses and irregular declensions. They resorted to preferring or rejecting a certain possibility, and expanding the use of the word beyond its known applications.

This study aims at revealing the different aspects of this topic, and recording previous conclusions. It starts with an introduction which includes the basic notion of replacement and clarifies its main resources according to grammarians. This is followed by three sections, the first of which presents manifestations I have been able to find in the Holy Quran and its readings. The second section is devoted to the study of its rationale, and the third shows the position of grammarians towards the question of replacement. Finally, the conclusion includes the most important findings of this study.

الأوزان المحتمِلة للمصدر والجمع في القرآن الكريم وأثرها في الإعراب

د. مبروك حمود شاجي الشايع الشمري

قسم اللغة العربية - كلية الآداب - جامعة حائل